وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة بنكية

واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسساتية في البنوك التجارية

دراسة حالة – بنك خليج الجزائر AGB ، البنك الخارجي الجزائري BEA ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL –

سنة 2020/2019

من إعداد الطالبة:

بن جديد هجيرة

تحت إشراف الأستاذ:

بومدين محمد أمين

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/06/29

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ جلولي محمد/الدرجة العلمية/رئيسا

الدكتور/بومدين محمد أمين /الدرجة العلمية/مشرفا

الدكتور/ بن سكران بودالي /الدرجة العلمية/مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

بطاقة شكر

في مثل هذه اللحظات يتوقف العقل ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات... تتبعثر الحروف و عبثا أن نحاول تجميعها في سطور. سطورا كثيرة تمر في الخيال و لا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات و صور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا ..... فواجب علينا شكرهم ووداعهم و نحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة .

و نخص بجزيل الشكر و العرفان كل من أشعل في دروب علمنا و إلى من وقف على المنابر و أعطى من حصيلته علمه لينير دربنا

ولا ننسى من كان سندا لنا في كل الأوقات و الظروف و منح لنا كل الوقت و المعرفة في كل شيء كان لنا الأخ ،الصديق و الناصح.

ولا أنسى من كان جنبي طيلة حياتي أختي **سهيلة شروق بن جديد و والداي**.

إهـــداء

إلى من ربياني صغيرا والداي

إلى كل من علمني، و أخد بيدي، و أنار لي طريق العلم و المعرفة

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز و النجاح

إلى أولي العزم الذين يحملون شموعا لتنير الطريق، بل نحسبهم

شموعا تحترق لكي تضيء.

إلى كل من وقف بجانبي و ساندني

إلى كل من قال لي : لا ، فكان سببا في تحفيزي

إلى كل من كان النجاح طريقه، و التفوق هدفه، و التميز سبيله

و إلى من كان يدي اليمنى خصوصا

بداية بزملائي و أصدقائي و أساتذتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة باكورة أعمالي

الملخص:

تعتبر الحوكمة في البنوك في الوقت الحاضر من الأهداف الأساسية لكل دول العالم، حيث ساهمت مبادئها في إحداث أثر على هذه البنوك، حيث تم إظهار هذا الأثر من خلال جانبين: جانب نظري خاص بالإطار العام للحوكمة و أدائها في البنوك التجارية أما الجانب الثاني من خلال إجراء دراسة على عينة من البنوك عن طريق توزيع الإستبيان و الإجابة عليه من قبل موظفي البنك، ثم تحليله بالإستعانة بمخرجات spss، ثم التوصل من خلال هذا التحليل إلى أن للحوكمة أثر في تحسين هذا الأداء البنوك من خلال زيادة كفاءة البنوك في توفير السيولة و الفاعلي في تحقيق الربحية،و الحد من الفساد المالي و الإداري .

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات ، حوكمة البنوك ،الأداء البنكي، إدارة المخاطر المصرفية

Summary :

The governance in banks nowadays is consider as the mains aims of all countries of the world. Where it's principles contributed in leaving a trace in these bank. Where it's showed through two side. The teoretic side of the general frameworkof the governance, and the audition in banks. As for the second side it's through studying a sample from banks by a questionnaire to the employees, then analysis it with the help of « spss ». We now know according to the analysis that the governance influenced in a good way and ameliorated that action by increasing he efficienty of bank to achieve the revenue and the gain. And to put an end to money and administrational corruption.

Key word :

Governance corporate, Governance banks, Banking performance, Banking risk management.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بطاقة شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ
الإطار النظري	
الفصل الأول: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	2
I–1 الدراسات المحلية	3
I–2 الدراسات الاجنبية	6
الفصل الثاني: مدخل الحوكمة المصرفية	
مقدمة الفصل	10
II –1 مفاهيم عامة حول المصارف	10
II –1–1 نشأة و تطور المصارف	10
II –1–2 مفهوم العمليات المصرفية	10
II –1–3 خصائص العمليات المصرفية	12
II – 1–4 أهم العمليات المصرفي.	12
II –2 مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسستية	15
II –2–1 نشأة الحوكمة و خصائصها	15
II –2–2 مبادئ الحوكمة ومحدداتها	19
II –2–3 أبعاد الحوكمة و معاييرها	22

II –2–4 أهمية تطبيق الحوكمة و أهدافها	24
II –3 مفاهيم عامة حول الحوكمة المصرفية	26
II –3–1 تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي	26
II –3–2 مبادئ و ركائز الحوكمة المصرفية	26
II –3–3 أهمية الحوكمة المصرفية	29
الملخص	30
III – مساهمة الحوكمة قي الحد من المخاطر	31
تمهيد	31
III–1 مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية	31
III–1–1 نشأة و مفهوم الخطر في البيئة المصرفية	31
III–1–2 العوامل المؤثرة في خطر العمل المصرفي	32
III–1–3 مصادر الخطر في المصارف التجارية	32
III–1–4 أنواع المخاطر المصرفية	34
III–2 مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المصرفية	35
III–2–1 مفهوم إدارة المخاطر و أهدافها	35
III–2–2 مراحل عملية إدارة المخاطر	36
III–2–3 أساليب إدارة المخاطر	38
III–2–4 العناصر الأساسية الإدارة الفعالة للمخاطر	39
III–3 مساهمة الحوكمة والمعايير الاحترازية في الحد من المخاطر	39
III–3–1 علاقة تطبيق الحوكمة بإدارة المخاطر	39
III–3–2 الأنظمة الاحترازية كآلية لتحوط من المخاطر	40
✓ اتفاقية بازل الأولى	40
✓ اتفاقية بازل الثانية	42
✓ اتفاقية بازل الثالثة	44
خاتمة	46

خاتمة الفصل	47
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي	
مقدمة الفصل	46
I–النظام المصرفي الجزائري	47
I–1 الجهاز المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي	47
I–2 الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال	47
II–واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للقواعد الإحترازية	50
II–1 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل الأولى	50
II–2 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل 2	52
II–3 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل 3	53
III–الدراسة الميدانية لواقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية.	55
III–1 التعريف بالبنوك محل الدراسة الميدانية	55
III–2 مشكلة البحث	56
III– 3 محاور الدراسة	56
III–4 صدق و ثبات الإستمارة	56
III–5 مجتمع و عينة الدارسة	57
III–6 أداة الدراسة	57
III–7 صدق وثبات الاستبيان	57
اختبار الفرضيات	103
التحليل الإحصائي للمحاور	106
خاتمة الفصل	108
الخاتمة	109
قائمة المراجع	113

الملاحق	118

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم ما جاءت به لجنة بازل 1، 2، 3	45
02	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991	50
03	رزنامة التحدد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1994	51
04	المقياس الخماسي " ليكارت " المستخدم لقياس الاستمارة	57
05	درجة الارتباط بين كل محاور الاستبيان	58
06	معامل ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة	60
07	ثبات الاستبيان	61
08	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	61
09	توزيع أفراد العينة حسب العمر	62
10	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط	63
11	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	64
12	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	65
13	المتوسطات المرجحة	66
14	إجابات أفراد العينة على تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف	67
15	إجابات أفراد العينة على يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك	68
16	إجابات أفراد العينة على توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه	69
17	إجابات أفراد العينة على تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف	70

18	إجابات أفراد العينة على ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمنن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع	72
19	إجابات أفراد العينة على تتمتع الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية	73
20	إجابات أفراد العينة على تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق	74
21	إجابات أفراد العينة على قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية	75
22	إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر	77
23	إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر	78
24	إجابات أفراد العينة على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر	79
25	إجابات أفراد العينة على ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين	80
26	إجابات أفراد العينة على يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة	81
27	إجابات أفراد العينة على التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري	83
28	إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر	84
29	إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%	85
30	إجابات أفراد العينة على يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة	86
31	إجابات أفراد العينة على يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها	88
32	إجابات أفراد العينة على يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول	89

33	إجابات أفراد العينة على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	90
34	إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	91
35	إجابات أفراد العينة على التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية	93
36	إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	94
37	إجابات أفراد العينة على تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق	95
38	إجابات أفراد العينة على بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10%	96
39	إجابات أفراد العينة على يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة	97
40	إجابات أفراد العينة على بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	99
41	إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	100
42	إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية	101
43	إجابات أفراد العينة على تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية	102
44	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الأولى	104
45	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الثانية	104
46	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الثالثة	105
47	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الرابعة	106
48	التحليل الإحصائي للمحاور	106

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل عملية إدارة المخاطر	37
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	62
03	توزيع أفراد العينة حسب العمر	63
04	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط	64
05	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	65
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	66
07	إجابات أفراد العينة على تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف	68
08	إجابات أفراد العينة على يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك	69
09	إجابات أفراد العينة على توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه	70
10	إجابات أفراد العينة على تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف	71
11	إجابات أفراد العينة على ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمنن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع	73
12	إجابات أفراد العينة على تتمتع الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية	74
13	إجابات أفراد العينة على تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق	75
14	إجابات أفراد العينة على قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية	76
15	إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في	78

	إدارة المخاطر	
16	إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر	79
17	إجابات أفراد العينة على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر	80
18	إجابات أفراد العينة على ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين	81
19	إجابات أفراد العينة على يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة	82
20	إجابات أفراد العينة على التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري	84
21	إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر	85
22	إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%	86
23	إجابات أفراد العينة على يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة	87
24	إجابات أفراد العينة على يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها	89
25	إجابات أفراد العينة على يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول	90
26	إجابات أفراد العينة على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	91
27	إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	92
28	إجابات أفراد العينة على التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية	94
29	إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	95
30	إجابات أفراد العينة على تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق	96
31	إجابات أفراد العينة على بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10%	97

32	إجابات أفراد العينة على يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة	98
33	إجابات أفراد العينة على بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	100
34	إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	101
35	إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية	102
36	إجابات أفراد العينة على تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية	103

مقدمة:

اهتمت الدول بدراسة موضوع حوكمة الشركات في البداية، نظرا لارتباط مصطلح الحوكمة بالعولمة، بالأزمات و المخاطر، ووسط تزايد حدة المنافسة و تطور الأسواق المالية و نمو الصناعة المصرفية، فقد تعرضت القطاعات المالية و المصرفية للدول إلى انهيارات ، دفعت بهذه الأخيرة إلى إيجاد آليات و أنظمة متكاملة ذات فعالية و القدرة على تحقيق الأداء الاقتصادي، الاستثماري و المالي، من خلال تطبيق معايير و مبادئ الحوكمة في أغلب الإدارات ضمانا لحقوق المساهمين، المستثمرين و المجتمع و في البنوك و المصارف خاصة.

حيث تعد جذور دراسة حوكمة الشركات إلى القرن 19، إثر نشوء شركات المساهمة العامة، و ما رافقها من بروز مشاكل الفصل بين الملكية عن الإدارة و هو ما يعرف بمشكلة الوكالة، إلا أن الاهتمام بمفهوم الحوكمة تزايد بشكل كبير في نهاية التسعينات لما شهده الاقتصاد العالمي من تطور، و كل هذه التطورات أدت إلى حدوث أزمات مست اقتصاديات بعض الدول المتقدمة، مثل الأزمة الآسيوية سنة 1997 و أزمة 2008، بالإضافة إلى الفضائح المالية التي حدثت في كبرى شركات العالم مثل شركة Enron و Worldcom ، و بهذا تتسع دائرة الاهتمام بحوكمة الشركات في البنوك باعتبارها أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد مما أذى إلى ظهور إدارة المخاطر و المعايير الاحترازية للحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف و الشركات المالية الكبرى.

و بناءا على هذا نطرح الإشكالية للبحث و المصاغة كالتالي:

- إلى أي مدى يؤدي التطبيق السليم للحوكمة على مستوى النظام المصرفي في تفادي الأزمات الدورية التي يتعرض لها؟

و للتعمق في دراسة الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

* هل اهتمت الحوكمة بالبنوك و المصارف؟

* فيما تتمثل أهم إسهامات الحوكمة المصرفية ؟

* ما تأثير الأنظمة الاحترازية في المصارف؟ سواءا المحلية أو الخارجية ؟

فرضيات البحث:

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

* تتوفر لدى البنوك قواعد للحوكمة المصرفية .

* تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر .

* تلتزم البنوك على مقررات لجنة بازل 1، 2، 3، في مواجهة المخاطر المصرفية .

أسباب اختيار الموضوع:

لا يخلو أي موضوع بحث من دوافع تثير رغبة الباحث و تجعله يتمسك من موضوع بحثه منها الموضوعية و منها الذاتية، و عليه فاختيار الموضوع ليس وليد الصدفة، و يمكن إيجاز هذه الدوافع فيما يلي:

1-الأسباب الذاتية: تتمثل في تنمية المهارات في كل ما هو مهم و جدير أن نبحث و نتعمق فيه.

2-الأسباب الموضوعية: يعد مصطلح الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر بصفة عامة ركيزة أي مؤسسة كانت مالية، اقتصادية أو تجارية.

موضوع الحوكمة المصرفية يدخل ضمن مجال دراستنا إدارة بنكية باعتباره موضوع إستراتيجي و أساس التخصص.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

* مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر و القضاء على الفساد المالي و الإداري في البنوك و المؤسسات المالية.

* تطبيق قواعد و معايير الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط حركة الاقتصاد ككل.

* تطبيق مبادئ و أسس الحوكمة في البنوك و المؤسسات المالية يرقي بها إلى درجة عالية من المنافسة العالمية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

* محاولة تحديد كل جوانب الخاصة الحوكمة المؤسسية و إدارة المخاطر و كيفية إرساء هذا نظام داخل المؤسسة البنكية.

* معرفة مدى تطبيق معايير الحوكمة في المصارف العاملة في الجزائر.

* محاولة إبراز دور أهمية الحوكمة المؤسسية في البنوك.

المنـــهج المستعمل:

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي موافق لدراسة النظرية من خلال دراسة التعريفات المختلفة لمصطلح الحوكمة و أعمال لجنة بازل حول الحوكمة ، و كذا أهم الدراسات ذات صلة بالموضوع، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمد على أسلوب التحليل الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث دراسة حالة.

الفصل الأول: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

تعددت دراسات الحوكمة حيث هنالك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع و في بعض الأحيان تتقاطع معها في بعض النقاط ، و فضلنا التنويع فيها قصد الإحاطة أكثر بموضوع دراستنا حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض الدراسات السابقة الأجنبية و العربية ذات صلة بموضوع الدراسة .

I – الدراسات السابقة:

I-1 الدراسات المحلية:

1)- دراسة بن براهيمي محمد أمين، موساوي عبد الكريم سنة 2018، الدراسة بعنوان: الحوكمة المؤسسية البنكية وفق مقررات لجنة بازل – وكالات سعيدة AGB – CPA – BDL نموذجا لسنة 2018 – هدف الباحثين إلى معرفة إلى تحديد أثر تطبيق لمبادئ الحوكمة المؤسسية وفق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية (وكالات ولاية سعيدة AGB – CPA – BDL) وقد ثم اختيار عينة من هذه البنوك حيث عينة الدراسة في 36 موظف ثم تحليلها بالاعتماد على برنامج SPSS V21 لاختبار الفرضيات و خلصت الدراسة إلى الأثر الإيجابي الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في تطبيقها في البنوك.

2) دراسة طهير أميرة سنة 2017، بعنوان " إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل – دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية أم البواقي BADR , BNA , BEA, CPA "، تعمل البنوك التجارية في ظل الظروف الاقتصادية تحمل درجات متفاوتة من المخاطر تتبلور في المخاطر المالية و غير المالية تعيق نشاطها و تهدد أمنها و استقرارها، الوضع الذي يلزمها إعطاء هذه المسألة قدرا كبيرا من الأهمية، و القيام ببعض الإجراءات الكفيلة بالتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، و من هنا ثم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية لتضع عدة حلول و تنسق عدة معايير و قواعد لتساعد البنوك على وضع جدار آمن يساعدها على مواجهة المخاطر بشتى أنواعها. و قد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل من أجل قياس و إدارة المخاطر البنكية. ولكي تحقق الدراسة النتائج المرجوة منها ثم تدعيمها بدراسة تطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بأم بواقي، " CPA, BNA , BEA, BADR" وذلك باستخدام الاستبيان و ثم جمع البيانات و تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS ، و في نهاية الدراسة تبين أن: البنوك الجزائرية تجد صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر وفق معايير لجنة بازل.

3) دراسة خنتوش حنان سنة 2016، بعنوان " دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية – دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة BNA ,CPA, CNEP"، نظرا للدور الريادي الذي تلعبه المصارف في غالبية اقتصادية الدول، خاصة في الدول النامية، ذلك لأنها تضطلع بمهم التمويل لغالبية المشاريع في اقتصاديات المديونية. و بالتالي فإن سوء

حوكمتها و تعرضها للمخاطر يعني تعثر الاقتصاد ككل. ولهذا لقي مفهوم الحوكمة المصرفية اهتماما متزايدا في البنوك التي تسعى إلى الاستفادة منها في تقليل المخاطر و تحقيق فعالية الأداء، وقد جاءت هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر و أيضا فعالية الأداء، حيث أظهرت النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المتغيرات، إذا كانت إدارة المخاطر و الأداء يؤثران بدرجة كبيرة بمبدأ الإفصاح و الشفافية مقارنة بالمبادئ الأخرى، كما أثبت الدراسة أيضا أن الوكالات البنكية محل الدراسة لا تزال لم تصل إلى المستوى المطلوب في إرساء مبادئ الحوكمة، لهذا قدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في التغيير نحو الأفضل.

4)- دراسة عسكري دنيا، لاشي نسرين سنة 2015، بعنوان : نماذج حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور رأس المال – دراسة حالة – مؤسسة رويبة و سوق رأس المال الجزائري، تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى نظام فعال للحوكمة ، سواءا كانت هذه المؤسسات مدرجة في أسواق رأس المال أو غير مدرجة، وتسعى لتحسين أدائها و تنافسيتها في الأسواق، و من هذه الأخيرة نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي تتميز بخصائص المرونة من جهة و محدودية مشكلة الوكالة من جهة ثانية، ولكنها تحتاج إلى الحوكمة ضمن مستويات معينة ، لذلك تعددت أنظمة الحوكمة و تفرعت لها تطبيقات مختلفة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يضاف إليها التطور في الأدوات و الطرق، وجهود الأفراد المسئولين عن تنفيذها و الرقابة عليها، وقد دفع هذا إلى البحث عن فرضيات النموذج الأمثل، و الوصول إلى نموذج فعال له المرونة الكافية بحيث يستوعب متطلبات الحوكمة في أي مشروع من المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي فإن الحوكمة كنظام علاجي و وقائي، هو دائم التجدد و بشكل ذاتي تلقائي خاصة مع اكتساب و نمو الخبرة في معالجة التغيرات و المشاكل التمويلية... و حسب مبادئ OECD لا يوجد نموذج واحد للحوكمة و لكن حتى تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على المنافسة عليها أن تقوم بتهيئة ممارسات خاصة للحوكمة بنا يساعدها على الاستجابة للمتطلبات الجديدة للعملاء، و استغلال الفرصة المتاحة، و هنا يظهر دور آليات التي تفعل أي نموذج من نماذج الحوكمة، و لعل أبرز هذه الآليات تطور أسواق رأس المال، حيث صارت البورصات تلعب دورا محوريا في بناء و تشكيل أي نموذج لحوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث حماية إطراف أصحاب المصالح و تقديم المعلومات الصحيحة ذات الجودة، و التي تمكن من بناء نموذج فعال لحوكمة هذا النوع من المؤسسات.

5) دراسة تبري أرزقي سنة 2014، بعنوان: الهيئة الوطنية لرقابة من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة، شهدت الجزائر انتشارا واسعا لجرائم الفساد، مما أدى بصانعي القرار في الدولة لوضع منظومة قانونية للفساد ثم على أساسها إنشاء هيئة وطنية تعني بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للرقابة من الفساد و مكافحته، إلا أن تحقيق هذه الإستراتيجية مرهون بمدى توافق و انسجام النظام القانوني للهيئة مع مقتضيات الحوكمة، و هو الأمر الذي تفتقده هذه الأخيرة رغم تضمين بعض أحكام قانون الفساد لمؤشرات الحوكمة إلا أنها لا ترقى إلا أن تكون مجرد نصوص تزيينية .

6) دراسة خضراوي نعيمة سنة 2009، بعنوان إدارة المخاطر البنكية ، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري– تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، و لقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، و خاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواءا داخل الميزانية أو خارجها، و تواجه البنوك و غيرها من المؤسسات المالية منافسة من الأسواق المالية ، هذا إلى جانب تغيير اتجاهات العملاء و الشركات في مدى اعتمادها بشكل أساسي على البنوك و غيرها من المؤسسات المالية كمصدر للتمويل من ناحية، و من ناحية أخرى تغير توجهات البنوك ذاتها نحو تكوين هيكل أصول أكثر ربحية و خلق أسواق جديدة تحقق عن طريقها المزيد العائدات. كل ذلك يقضي بضرورة تبني آليات مالية و توجهات لاستثمار تستلزم بدورها ضرورة تحليل المخاطر و الاهتمام بإدارتها. و البنوك الإسلامية لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر سواءا ما كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو مخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية . لذا كان لزاما على البنوك التقليدية و الإسلامية البحث عن السبل و الوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر داخل البنوك، و بما أن البنوك تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسئول عن سلامة النظام المصرفي للدولة. فبوضعه للقوانين و القواعد الاحترازية هو بذلك يراقبها و يعطيها فرصة لتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، و على المستوى الدولي الأخذ بمقررات لجنة بازل 2 لإدارة المخاطر البنكية. فالبنوك الجزائرية مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياسها للمخاطر و إدخال المفاهيم و الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر، و عليها كذلك أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية و الاستفادة ما أمكن من التوصيات التي خرجت بها لجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر.

I-2 الدراسات الاجنبية:

1) دراسة ANDRE TIOUMAGNENG سنة 2014، بعنوان: « Banque, gouvernance d'entreprise et régulation ».

" بنوك، حوكمة الشركات و التنظيم " ، يطرح دور حوكمة الشركات الذي تلعبه البنوك ، بسبب التعديل اللاحق لمخاطر أصولها ، مسألة التمكن من التنظيم التحوطي الذي لا يزال يمثل تحديًا معرفيًا. هذه المقالة هي مساهمة في معالجة مسألة ما إذا كان يجب أن يرتبط التنظيم المصرفي بنشاط تقديم الائتمان أو بالأحرى مشاركة البنك في رأس مال الشركات. النتائج مواتية للخيار الأول من خلال الكشف عن أن رابط الائتمان ، على عكس علاقة رأس المال ، يستخدم من قبل البنوك لتشجيع الشركات التي درست على الانخراط في أنشطة محفوفة بالمخاطر. يتم التشكيك في أهمية الدرس الإداري الناتج عن هذه الملاحظة في ضوء السياق المتطور للدراسات (الكاميرون) ، والذي يتميز بالفعل بسلوك المعاملات للبنوك.

2) دراسة AMELIE RAFAEL, au nom de la section des activités économique سنة 2013، بعنوان : « performance et gouvernance de l'entreprise , avis de conseil économique, social et environnementale ». Journal official de la république française.

" أداء الشركات و الحوكمة " ، في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية، و الاجتماعية و البيئية، تخضع الشركة لأوامر قضائية متناقضة ويجب عليها إعادة تحديد دورها في المجتمع و مسؤولياتها تجاه أصحاب المصلحة الذين تؤثر عليهم: المديرين، الموظفين، المساهمين و على العديد من الجهات الفاعلة أو الشركاء و كذلك بيئتها و المجتمع. تعتزم اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوربية CESE أن تبين في هذا الرأي أن الأداء العام للشركة يجب أن يستند على حوكمة قادرة على الجمع بين المصالح المتناقضة في بعض الأحيان لأصحاب المصلحة لاقتراح رؤية إستراتيجية مشتركة ، لاسيما بناء الثقة الدائمة بين إدارة الشركة و موظفيها و المساهمين فيها.

3) دراسة SANDRINE BOULERNE , JEAN-MICHELSAHUT سنة 2010، بعنوان: « les sources d'inefficacité des mécanismes »

" مصادر تحديد آليات حوكمة الشركات " ، حيت تظهر أحدث الفضائح التي ظهرت خلال أزمة الرهن العقاري أن آليات الحوكمة هذه تعمل فقط بطرق غير كاملة. في الواقع، نرى أن معظم الشركات لا تجعل الحكم مسألة رئيسية. إنها بالأحرى في عملية امتثال رسمي لأحكام التنظيمية المهنية بدلا من الالتزام الحقيقي بمبدأ الحوكمة . في هذا السياق، الهدف الرئيسي من هذه المقالة هو تحديد آليات الحوكمة المطبقة على الشركات المساهمة و شرح مصادر عدم الكفاءة في فرنسا. إلى جانب الأسباب الثقافية و التنظيمية و البيئية، يتقدم المؤلفون باعتباره التفسير الرئيسي بأن القادة يعتبرون بأن آليات الحوكمة تتعلق بعد التدمير أكثر من كونها خلقا حقيقيا للقيمة.

4) دراسة KENTRO TAMURA سنة 2005، بعنوان: « challenges to japanese domestic polities and international compliance with the Basel capital accord « banking standards » »

" تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال، الظروف السياسية،و معايير البنوك الدولية" ، هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معاير بازل لكفاية رأس المال في اليابان، و التعرف على مدى استجابة المصارف اليابانية لهذه المعايير. و أوضحت هذه الدراسة أن ضعف استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات التفسيرية و آليات التنفيذ على المستوى الدولي من حيث (دور المؤسسات الدولية، وسيطرة الدول الكبرى لقوى السوق) و التي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد معايير بازل حيث أن تطبيق هذه المعاير على المستوى المحلي يحتاج إلى تشاور بين السلطة المحلية و السلطات الدولية، و أن السياسة الداخلية لليابان و طبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

5) دراسة XIAOFANG MA سنة 2004 ، بعنوان : « the new Basel capital accord and risk management of chinese state-owned commercial Bank »

" اتفاقية بازل لكفاية رأس المال و إدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية." هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للمصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل 2 الجديدة و هي كالتالي:

- الترويج لكفاية رأس المال و تحسين جودة الأصول.
- بناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر.
- التحول من إدارة المخاطر الائتمانية إلى إجمالي إدارة المخاطر.
- تحسين القدرة على الإشراف.
- إنشاء نظم معلومات سليمة مفتوحة، وشفافة لإقامة الهيكل المالي لحقوق الملكية و حوكمة الشركات.

وقد خلصت هذه الدراسة بنتيجة أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد المعدل (بازل 2) من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية و ذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية و أصبحت منفتحة دوليا.

6) دراسة MIHAELA MOCANU , CARMEN RADU ،أكاديمية الدراسات الاقتصادية بوخارست (رومانيا) ، بعنوان: "Corporate governance in the banking industry »

" حوكمة الشركات في القطاع المصرفي" ، تعد حوكمة الشركات موضوعًا مثيرًا للجدل ، على الصعيدين الوطني والدولي ، مجرد تعريف لمفهوم "حوكمة الشركات" الجدل. نظرًا لأهمية هذا المجال ، يشتمل كل من الأدب الوطني والدولي على مجموعة متنوعة من الدراسات حول حوكمة الشركات: المفاهيمية والتجريبية والمعيارية وما إلى ذلك. ومع ذلك ، فإن موضوع حوكمة الشركات في الصناعة المصرفية لم يحظى بالاهتمام انتباه. على الرغم من أن القضية تتعلق بحوكمة أي كيان يتضمن نشاطه تداول البضائع أو الخدمات. يمكن تحديد خاصية مميزة معينة ، نظرًا لخصائص القطاع المصرفي ، والسبب في مثل هذه الخصائص من حوكمة الشركات في البنك هو الحقائق التي يلعبها البنك في السيطرة على الاقتصاد وتخضع لوائح أكثر صرامة مقارنة بالكيانات الأخرى. علاوة على ذلك ، تتميز الأنشطة في القطاع المصرفي بتعقيد العمليات ، مما يزيد من

عدم تناسق المعلومات ويقلل من قدرة أصحاب المصلحة على مراقبة قرار مديري البنوك. تتمثل أهداف الورقة الحالية في ثلاثة جوانب:

- تحديد حوكمة الشركات في السياق المصرفي .
- لتحليل دور وأهمية القطاع المصرفي .
- لتحديد بعض خصائص حوكمة الشركات في البنوك والتأكيد على وجود علاقة تكميلية بين آلية حوكمة الشركات الرئيسية (التدقيق الداخلي ، لجنة التدقيق ، والتدقيق الخارجي) ، ويجب أن تكون هذه العلاقة كذلك.

الفصل الثاني: مدخل الحوكمة المصرفية

مقدمة الفصل:

تعتبر الأزمات الاقتصادية و المالية و المخاطر من أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأفراد و المؤسسات عبر التاريخ , و نتيجة للتطورات التي اكتسحت الساحة المالية و البنكية , فقد ازدادت هذه المخاطر و تنوعت و أصبح من الضروري العمل بشكل مكثف و جماعي للحد منها أو التخفيف من حدتها على الأقل , وذلك من خلال مفهوم الحوكمة المصرفية التي كان لها دور كبير في التخفيف من هذه المخاطر و الأزمات مما جعل الاهتمام بهذا المفهوم متزايدا على المستوى العالمي , و في هذا الإطار برزت جهود لجنة بازل لرقابة المصرفية من خلال أعمالها التي طورتها و كيفتها بما يتماشى و المستجدات الدولية.

II – مدخل الحوكمة المصرفية:

تمهيد:

يعرف الجهاز المالي في بلد ما بأنه جميع المؤسسات المالية العاملة في البلد بما فيها المؤسسات الحكومية و الموازنة العامة و ديوان المحاسبة و مؤسسات القطاع المالي الخاص و الأنظمة و القوانين التي تحكم أعمال هذه المؤسسات.

II –1 مفاهيم عامة حول المصارف:

II –1–1 نشأة و تطور المصارف: _نشأت المصارف التجارية_كمحصلة الظروف و متطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، و لعل الصيارفة في أوربا و إيطاليا هم بالذات أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار و رجال الأعمال يودعون أموالهم لدى أشخاص و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف و هي إيداع الأموال و كان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال و يأخذ الذهب و مع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ و قد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثنية و هي الإقراض. أما خلق النقود و إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي و يعطيه للمقترض و خاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.

و قيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة و إنما كانت نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري.

و لعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157 م ثم توالي ظهور المصارف.[1]

II –1–2 مفهوم العمليات المصرفية: وردت عدة تعاريف للمصارف منها الكلاسيكية و منها الحديثة، من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف المصرف: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه و تنميته، و الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما."

[1] زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء لنشر و التوزيع ، الطبعة السادسة، الأردن ، ص 22

أما الحديثة تعرف المصرف على أنه: " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي." [1]

II -1-3 خصائص العمليات المصرفية: تتميز المصارف أو البنوك التجارية بمميزات تميزها عن غيرها من المؤسسات الأموال و هي: الربحية، السيولة و الأمان.

- الربحية: و هي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية و هي مؤثرة على قوة مركز البنك و قدرته على توظيف أمواله.
- الأمان: إن تبادل الثقة بين المودعين و المصرف شيء مهم و ضروري فالمصرف حريص على الأموال المودعة لديه فالمودعين يبحثون عن الملجأ الآمن لأموالهم، فهم يحصلون على إثباتات خطية تؤكد حقوقهم موقع و مؤرخ بموجب القانون هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمصرف يأخذ كل الاحتياطات اللازمة أثناء منح القروض و ذلك من خلال منح الضمانات التي يقدمها طالب القرض.
- السيولة: باعتباره الجزء الأكبر من موارد المصرف تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب فإن السيولة خاصية تحدد المركز المالي للمصرف و فعاليته، حيث أنها من خلال سهولة تحويل الأصل إلى نقد جاهز و على المصرف أن يحافظ على أكثر الأموال ضمانا لاستمرار فعاليته و قدرته على مقابلة مختلف السحوبات الكبيرة و المفاجئة. [2]

II - 1-4 أهم العمليات المصرفية: تتعدد العمليات المصرفية خاصة في الوقت الراهن، بعدما عرفت الصناعة المصرفية تطورا ملحوظا بسبب ما عرفه العالم من تطور في التكنولوجيا، و زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، و لم يعد الائتمان من بين أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك، بل تعددت و تنوعت العمليات المصرفية و أصبحت في تجدد مستمر و تنقسم عادة العمليات المصرفية إلى نوعين:

[1] محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، سنة 2018، ص 47

1 عباس محمد الأمين، شقال رابح، استخدام التحليل الإئتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة: قرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،تخصص تأمينات و إدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2017/2016 ، ص 5/4

- ✓ عملية الإيداع: و تنصب على عملة إيداع النقد (الوديعة النقدية)، ووديعة الأوراق المالية.
- ✓ عمليات الائتمان: كفتح الاعتمادات المستندية و الخصم و الحساب الجاري.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك نوعين أساسين و هما:

أولا: العمليات المصرفة التقليدية:

1. منح القروض: هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد، أو المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي أو أي مشروع في فترة زمنية محددة ، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا.
2. تلقي الودائع البنكية: هي الأموال المستقبلة من طرف الجمهور مع احتفاظ هذا الأخير بحق التصرف في هذه الأموال. هذا وقد عرف القانون عملية تلقي الأموال من الجمهور بأنها: " تلك التي يتم تلقيها من الغير ولاسيما بشكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها." و" التزام البنوك بتقديم خدمات الصندوق لصاحب الوديعة كدفع الشيكات و الأوراق التجارية و التحويلات التي تجريها على حسابه في حدود الأموال المتاحة فيه."
3. فتح الحسابات البنكية: أن الودائع المصرفة التي تستقبلها البنوك من زبائنها تبدأ من مرحلة أولية تتمثل في فتح الحساب، فالحساب عبارة عن جدول يكشف عن حقوق و ديون زبائن البنك، فقد يكون دائن وجود نقود في حساب البنك، أو مدين عدم وجود نقود في حساب البنك، أما في نظر القانون فالحساب يمثل حق الطرف على الطرف الأخر. أضف إلى ذلك، فالحساب يقوم، من خلال عمليات الدفع العمليات الدائنة، و عمليات السحب عمليات مدينة، ب3 أدوار مهمة وهي: دور المحاسبين، دور تسوية و أداء ضمان للبنك و الزبائن. هذا و غالبا ما تميز البنوك بين ودائع الخواص و ودائع تجارية، الشيء الذي يفسر وجود نوعين من الحسابات: حسابات الخواص، و الحسابات الجارية.
4. إتاحة وسائل الدفع: تقوم البنوك بتسيير ودائع و حسابات زبائنها باعتبارها المصدر الأول للدفعات، مع العلم، أن في الوقت الراهن بدأت نقل نسبة استعمال النقود المعدنية كوسيلة للدفع المباشر مقارنة بما يسمى بالوسائل المكتتبة (الشيك، أو التحويل، أوامر الدفع...) وكذا

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32

الوسائل الإلكترونية (البطاقات البنكية شبكات الإنترنت...) التي أصبحت شائعة الاستعمال في بنوك الدول المتقدمة.

ثانيا: العمليات المصرفية الالكترونية: ويقصد بها تقديم البنك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا الشروط العضوية التي تحددها البنوك ، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف:

- ✓ إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.
- ✓ حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم و أرصدة حساباتهم و تحديث بياناتهم و طلب الحصول على قروض.
- ✓ طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

كما يقصد بها ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال خدمات قنوات اتصال إلكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية التي تحددها البنوك، وهي بذلك تحقق للبنك فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال و رفع الكفاءة العملياتية و مستويات الجودة. و تتمثل مزايا العمليات المصرفية الالكترونية فيما يلي:

- ✓ إمكان وصول البنوك إلى قاعدة أعرض من العملاء المودعين و المقترضين و طالب الخدمات المصرفية.
- ✓ تقديم خدمات مصرفية جديدة.
- ✓ زيادة كفاءة البنوك.
- ✓ خفض تكاليف التشغيل بالبنوك و تكاليف إنجاز عمليات التجزئة المحلية و الدولية.[1]

II –2 مفاهيم عامة حول الحوكمة المؤسستية:

II–2–1 نشأة الحوكمة و خصائصها : ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة و الدول الناشئة خلال العقود القليلة الماضية نتيجة لبعض المتغيرات التي ارتبطت

1 شعبان فرج، العمليات المصرفية و إدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود و المالية، اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، سنة 2014/2013 ، ص 35/32

بالظروف الاقتصادية في دول العالم خصوصا، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي حدثت في دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية وأوربا بدءا من عام 1997.

و كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية واقتصادية خلال عام 2001 في عدد كبير من الشركات، وكذلك ما حدث لبعض المراكز الشهيرة في المحاسبة و المراجعة، نتيجة لفضائح الإدارة الناشئة عن الانتهاكات الاقتصادية و الأخلاقية، و التي كان سببها: الرئيس، الرواتب و المكافآت التي يحصل عليها رجال الإدارة العليا و لعل من أبرزها أزمة شركتي "إنرون Enron" و "ورلد كوم World Com "، الأمر الذي ترتب عليه انهيار واحدة من أهم شركات المحاسبة و المراجعة في العالم و هي شركة " آرثر أندرسون Arthur Andersen " .

الأمر الذي ترتب عليه قيام الحوكمة الفيدرالية الأمريكية بإقرار قانون " ساربنز أوكسلي Sarbanes–Oxley " عام 2002 و ذلك لاستعادة ثقة الجمهور و المستثمرين في إدارة الشركات. [1]

أولا: الأزمة المالية الآسيوية 1997 و دورها في نشأة حوكمة الشركات: كانت للأزمة التي عصفت بالأسواق المالية الآسيوية عام 1997 انعكاسات حادة على جميع الدول، حيث بدأ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، حيث لم تنته تداعيات الأزمة عند ذلك الحد فحسب بل وصلت إلى الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم بما يهدد التوسع الاقتصادي العالمي.

فبعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع الذي أدى إلى نعت دول شرق آسيا بالنمور الآسيوية ، وجدت هذه الدول نفسها أما واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية في هذا العصر، تلك الأزمة التي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين منشآت الأعمال و الحكومة.

و قد نتجت أزمة شرق آسية أساسا عن هشاشة القطاع المالي و ضعف التسيير و الإدارة على مستوى الشركات و على مستوى القطاعين المالي و الحكومي مما جعل اقتصاديات الدولية الدول المعنية سريعة التأثر بتدهور أوضاع الأسواق الخارجية.

[1] عزت عبد الحميد البرعي، "رؤوس الأموال الساخنة و الأزمات المالية و الاقتصادية: دراسة تطبيقية لأزمة المكسيك و الأزمة الآسيوية"، ط1، مركز المحروسة للبحوث و التجريب و النشر، مصر،سنة2002، ص45

حيث لم تؤثر أزمة شرق آسيا على القطاع المالي فحسب، بل أترث كذلك على الآفاق الاقتصادية الحقيقية، و على الطلب و التجارة الدولية. كما كانت تداعياتها و انعكاساتها ذات بعد عالمي أوسع من انعكاسات الأزمات التي حصلت خلال العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة، بما فيها تلك التي حدثت في أمريكا اللاتينية.

و كانت المشكلات المتعددة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء بين منشآت الأعمال و بين الحكومة، و حصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في الوقت نفسه الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق و نظم محاسبية مبتكرة .

و من بين أهم مظاهر و أسباب الأزمة المالية الآسيوية القصور في النظام المالي المحلية و تدفقات رأس المال الخاص. و الاقتراض الأجنبي قصير الأجل و عجز الحساب الجاري و الإفراط في تحديد سعر الصرف الفعلي ، و أثر ذلك بانخفاض و تدهور في القيمة الاقتصادية و النقدية لعملاتها في مواجهة العملات الأخرى و خاصة الدولار.

لذلك تعتبر أهم أسباب تفاقم الأزمة هي نفسها الأسباب التي نشأة على أثرها مفهوم حوكمة الشركات، و التي تتمثل في الفساد و المحسوبية و ضعف القطاع المالي و ضعف الإدارة و أزمة الثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين منشآت الأعمال و الحكومة، و أخيرا افتقار الشفافية التي تعكس الوضع الحقيقي لنظام المالي.[1]

ثانيا: انهيار بعض الشركات العالمية و دورها في نشأة حوكمة الشركات: شهد مجتمع الأعمال العالمي منذ أواخر الثمانينيات عدة فضائح مالية و محاسبية في العديد من الشركات و البنوك العالمية الكبرى، الأمر الذي كان ناتجا بشكل أساسي عن عدم وجود إطار منظم لحوكمة هذه الشركات آنذاك، و قد كان لانهيار هذه الشركات الكبرى أكبر عامل في البحث عن إطار فعال يعمل على تجنب هذه الانهيارات في المستقبل ، و قد وجد هذا الإطار في مفهوم " حوكمة الشركات" و مبادئها و الركائز التي تقوم عليها.

ومن بين هذه الأزمات ما يلي :

- شركة ماكسويل سنة 1991 Maxwell company : تعرضت شركة ماكسويل للانهيار عام 1991 نتيجة لقيام روبرت ماكسويل، المؤسس و الرئيس التنفيذي لإمبراطورية ماكسويل

[1] حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية "محاولة للفهم " ،دار النهضة العربية لطباعة و التوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2008، ص 24

لنشرن بالتلاعب في الموارد المالية لشركة ليعطي انطباع أنها في حالة سيولة مالية،و ذلك للتستر على ارتكابه لعملية احتيال ضخمة، و التي انكشفت في نفس العام، و ترتب عليها انهيار الشركة. ويرجع ذلك بالأساس لعدم وجود قواعد حاكمة تجعل إدارة الشركة تعمل في إطار من الإفصاح و الشفافية .

- البنك الدولي للائتمان و التجارة سنة 1991 BCCI: تعرض بنك The Bank of Credit and Commerce International للانهيار سنة 1991 نتيجة لقيام الإدارة التنفيذية بأعمال احتيال وصفت بأنها أكبر عملية احتيال على مستوى العالم في هذا الوقت. و لاشك في أن هذه الأعمال كانت تتم نتيجة لعدم وجود نظام محكم لمراقبة تصرفات المديرين التنفيذيين، و هو ما تعني به حوكمة الشركات.
- شركة وورلد كوم سنة 2002 WorldCom: كانت أصول هذه الشركة تقدر ب 180 مليار دولار عام 1999. كما كانت هذه الشركة في الأساس مجرد وكالة اتصالات محلية صغيرة و بدأت في النمو بسرعة كبيرة لتصبح واحدة من كبرى الشركات التي تقدم الخدمة في مجال الاتصالات، ثم حدث تغيير في الإدارة العليا لشركة عام 2002، حيث طلب من المراجع الداخلي فحص مجموعة معينة من المعاملات المحاسبية ، و اكتشف المراجع الداخلي أن نفقات الشركة يتم التعامل معها على أساس أنها استثمارات رأسمالية، و بذلك يتم خصم النفقات على ميزانيات المدى الطويل بدلا من تعويضه مقابل الأرباح الحالية. و قد أدت هذه الممارسات إلى تضخم أرباح شركة وورلد كوم و قيمة أسهمها، مما يعطي انطباعا بأن الشركة ذات قيمة اكبر من قيمتها الحقيقية، و قد اعترفت الشركة بقيامها بواحدة من أكبر عمليات الغش المحاسبي في سنة 2002،و بتضخيم أرباحها بمبلغ 3.8 مليار دولار في الفترة من جانفي 2001 إلى مارس 2002، و قد تقدم ستة من مديري الشركة مشتركين في عملية الغش هذه باستقالتهم في ديسمبر 2002.

ثالثا: دور انهيار شركة " إنرون Enron " في نشأة حوكمة الشركات: تعد شركة إنرون إحدى أكبر شركات الطاقة متعدد الجنسيات و قد تأسست في هوستن بولاية تكساس الأمريكية، على يد المستثمر Kenneth Lay من خلال دمج شركتين أمريكيتين لخطوط أنابيب الغاز، حتى أصبحت أكبر شركة في العالم تعمل في مجال الطاقة تضم 40 دولة.

ارتبط سقوط هذه الشركة العملاقة بفقدان الكثير من المعايير الأخلاقية و السلوكية التي كان ينبغي أن يتحلى بها كل من مكتب المراجعة و الأطراف التي بداخل الشركة مثل إدارة الشركة و مجلس الإدارة و أعضاء لجنة المراجعة، و يأتي ذلك ضمن الإطار العام الذي يمر به قطاع الأعمال من أزمة ثقة عميقة يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع و المصالح الخاصة الضيقة و التي تظهر بوضوح في هذا القطاع في مختلف دول العالم.

يعد انهيار شركة إنرون في أكتوبر سنة 2001 من أبرز و آخر الانهيارات التي أصابت الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة، و انعدام الشفافية، و ازدواجية المعايير، و التداول الداخلي و تفاوت المعلومات، و المبالغة في المكافآت و التعويضات و المزايا التي كان يتمتع بها كبار مسئولي الشركة و أعضاء مكاتب المراجعة، كل تلك العوامل و غيرها أدت إلى سقوط هذه الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية و ربما على مستوى العالم.[1]

ثانيا : تعريف الحوكمة المؤسستية : (الحكم الراشد في المؤسسة)

1/- تعني بحاكمية المؤسسة Le gouvernement d'entreprise أي توزيع السلطات في المؤسسة ، فهي أسلوب و طريقة الحكم و القيادة و نموذج التسيير في المؤسسات العمومية و الخاصة على حد السواء، و أسلوب الحكم الرشيد La bonne gouvernance نشير من خلاله إلى أشكال التنسيق و التشاور و المشاركة بين كل أصحاب المصالح في المؤسسة الشفافية في اتخاذ القرار . و نميز بين نموذجين لحوكمة المؤسسة من الناحية التنظيمية و هما:

- نموذج المساهم Le modèle actionnarial ، Shareholder : الهدف الأساسي منه هو تعظيم حصص المساهمين، أي خلق القيمة لهم، و بذلك فإن المؤسسة هي المسئولة بشكل أساسي أمام مساهميها.
- نموذج Stakeholder : هدف المؤسسة هو الدفاع و حماية مصالح كل " أصحاب المصالح " أي الأطراف المستفيدة Les stakeholders، و هي أطراف يمكن أن تؤثر و تتأثر بأهداف المؤسسة.

[1] محمد عيد بلبع، حوكمة الشركات و دورها في مواجهة الاختلالات المالية و الإدارية "دراسة تطبيقية على قطاع الغزل و النسيج في مصر" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، سنة 2016، ص35

2/- مؤسسة التمويل الدولية : عرفتها بأنها" النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها.

3/- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE: عرفتها بأنها : مجموعة من العلاقات (الواجبات و المسؤوليات) فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح " و كذا الآليات التي تمكن المؤسسة من الوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة للشركة و إدارتها ضمن نظام رقابة فعال.[1]

ثالثا :خصائص الحوكمة المؤسستية : تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات منها ما يلي:

- الانضباط : أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة : أي إمكان تقييم أعمال مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية و مسائلتهم.
- المسؤولية :أي وجود و تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- العدالة : أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح.
- المسئولية الاجتماعية:أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[2]

II -2-2 مبادئ الحوكمة ومحدداتها:

أولا: مبادئ الحوكمة: نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المنظمات و الهيئات العالمية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ ومعايير محددة لتطبيقه.

ومن هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لجنة بازل،ومؤسسة التمويل الدولية.حيث تم اعتماد مجموعة من المبادئ و المعايير ترتكز عليها المؤسسات الاقتصادية عند تبنيها لنظام الحوكمة.

و لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال .

وقد غطت هذه المبادئ التي صدرت من منظمة (OECD) عام 1999م خمسة مجالات، إلا انه في عام 2004 م تم تعديل هده المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات وحدثتها مرة ثانية سنة 2015.[1]

[1] سهير إبراهيم الشمولي، حوكمة الشركات، دار الإعصار العلمي لنشر و التوزيع، ط1، 2016، ص61.

[2] محمد مصطفى سليمان،دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري – دراسة مقارنة، ط2 الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 32

1/- المحافظة على حقوق المساهمين: يتجسد هذا المبدأ من خلال ممارسة الحقوق المنصوص عليها في القوانين الموضوعة في النظام الأساسي في المؤسسة من خلال تسجيل و نقل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات بشكل دوري و في الزمن المناسب، انتخاب و عزل أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح المؤسسة و التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين فالتصويت يعد من أهم حقوق المساهم ولا يجوز لإدارة المؤسسة وضع أي إجراء يعيق استخدام هذا الحق.

2/- المساواة بين المساهمين في المعاملة: يتضمن هذا المعيار المساواة بين جميع المساهمين ضمن كل فئة من ضمان الحقوق سابقة الذكر، بما في ذلك حقوق التصويت و معاملتهم بصورة متكافئة لحماية حقوق الأقلية من الممارسات الاستغلالية و تعويضهم في حالات التعدي على حقوقهم.

3/- دور أصحاب المصالح: وهم : مالكو السندات، البنوك، الدائنون، الموردون، العملاء، العمال كل طرف له مصلحة مع المؤسسة، إذ يجب أن يكون لهم دور فعال في الرقابة على أداء المؤسسة مع ضمان توفير المعلومات لهم بشكل منتظم و في التوقيت المناسب.

4/- الإفصاح و الشفافية: تعتبر نظم الإفصاح القوية، أسلوب من أساليب متابعة المؤسسات المستندة إلى قوى السوق و تحتل أهمية كبيرة في مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم، فالإفصاح الصحيح يعد أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات و حماية المستثمرين و جذب رؤوس الأموال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال لذلك يرتقب المساهمون و المستثمرون الحصول على معلومات تتسم بالمصداقية و الوضوح لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة و اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يشمل الإفصاح المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية و كذا آداء المؤسسة ووضعها المالي، ذلك وفقا لمعايير المحاسبة و المراجعة الدولية أو القواعد المحاسبية المطبقة مع ضرورة توفير قنواة توصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها من قبل المؤسسة و استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الأنترنت لتعزيز الإفصاح و الشفافية و توفير المعلومات.

5/- مسؤوليات مجلس الإدارة: يتمثل هذا المعيار في ضرورة تحديد هيكل مجلس الإدارة و المهام المنوطة للأعضاء بما فيها توفير المعلومات اللازمة، و الالتزام بالقوانين و تحقيق مصالح كافة أطراف التعامل مع المؤسسة، و العمل على مضاعفة فرص التمويل مع التركيز على الجانب الأخلاقي في

[1] نصر الله أم كلثوم، قوراري اسماء، دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة – مؤسسة بريد الجزائر – ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص حكامة المنظمات،جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة، سنة 2014/2013 ، ص 32.

التعامل مع المساهمين و أصاب المصالح. كما ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بمجموعة من الوظائف الرئيسية و المتمثلة في :

- استعراض و توجيه إستراتيجية المؤسسة.
- اختيار و تحديد مكافآت و مرتبات كبار التنفيذيين و الإشراف عليهم و استبدالهم إذا لزم الأمر.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح و انتخاب مجلس الإدارة، و التي يجب أن تتم بشكل رسمي.
- تحديد الجهة الموكلة بالتدقيق الداخلي .
- الإفصاح عن السياسة المتبعة فيما يتعلق باختيار المدقق الخارجيين.

6/- توفر إطار فعال لحوكمة المؤسسات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة المؤسسات على رفع مستوى الشفافية و كفاءة أسواق الأوراق المالية و أن يتوافق مع دور القانون و يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليا بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف و الرقابة.[1]

ثانيا:محددات الحوكمة: لكي تتمكن المؤسسات من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لهذا المفهوم , و تنقسم هذه المحددات إلى قسمين هما : المحددات الداخلية و المحددات الخارجية.

المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة , و تشمل هذه المحددات ما يلي :

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل اتخاذ القرارات داخل الشركة .
- توزيع السلطات والواجبات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف .

2- المحددات الخارجية: تمثل هذه المحددات البيئة أو المناخ الاستثماري الذي تعمل من خلاله الشركات و التي قد تختلف من دولة إلى أخرى , و تتمثل فيما يلي :

[1] عسكري دنيا، لاشي نسرين، نماذج حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور سوق رأس المال " دراسة حالة مؤسسة رويبة و سوق رأس المال الجزائري " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير ، تخصص حكامة المنظمات ، جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة- ، سنة 2015/2014، ص 20.

- القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات مثل قوانين الشركات وسوق المال , القوانين التي تنظم المنافسة و تمنع الاحتكار .
- وجود نظام مالي كفئ بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب.
- كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية (مثل هيئات سوق المال والبورصة) و ذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها , و أيضا وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم إلتزام الشركات .
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية و المهنية و الأخلاقية و التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل جمعيات المحاسبين و المراجعين و نقابات المحامين عن طريق وضع ميثاق شرف للعاملين في السوق.

II-2-3 أبعاد الحوكمة و معاييرها:

أولا: أبعاد الحوكمة: لا يقتصر مدلول الحوكمة على جانب دون آخر، بل أن متطلبات الحوكمة تسعى لتحقيق تنمية شاملة بأبعادها المختلفة استجابة لمقتضيات العولمة و الإقليمية، وتتمثل أبعاد الحوكمة في البعد السياسي المتعلق بالإدارة و كفاءتها و مدى فعاليتها، أما البعد الاقتصادي و الاجتماعي فيعني بالسياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، و أخيرا البعد القانوني الذي يتجسد في مدى خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية و كذا وضع دعائم فعالة لمواجهة التحديات و الرهانات في ظل احترام مبادئ الحوكمة.

1. الرشادة السياسية: تعتبر الرشادة السياسية المؤشر الأساسي لتكريس الحوكمة باعتبارها تقوم على نمط وطبيعة الحكم السياسي و كيفية عمله و علاقته بالمجتمع المدني، و يشمل بالتالي أساليب اتخاذ القرارات السياسية الناجعة و تطبيقها من طرف سلطة ذات مشروعية تقوم على مبادئ ديمقراطية تراعي فيها الشفافية، المشاركة و حرية الرأي و المساواة، و بالتالي بناء مؤسسات أكثر عصرنة تحتكم لحكم القانون و رقابة المجتمع المدني، و تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق المصالح العامة و تجسدي السياسات العامة.
2. الرشادة الإدارية و التقنية: و يتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة و كفاءتها و فعاليتها في أداء وظائفها بكل شفافية و استقلالية، كما تأخذ بعين الاعتبار محاربة الفساد الإداري و القضاء على

البيروقراطية ووضع قيود و ضوابط تحدد حقوق و واجبات الموظفين العموميين و إعادة هيكلة الجهاز الإداري و عصرنته تحت ما يعرف بالإدارة الإلكترونية استجابة للتطورات العلمية و تقريب الإدارة من المواطن.

3. الرشادة الاقتصادية و الاجتماعية: تتأتى بتحسين الأداء الاقتصادي و تفعيل السياسات التنموية لمواجهة مختلف الأزمات، و لعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بأكبر اقتصاديات الدول أضحت تهدد كيانها السيادي، أما الرشادة الاجتماعية فتحقق بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق معيار العدالة و المساواة بين المواطنين، وفتح المجال للمبادرة الخاصة أما لها من دور في ظل تغيير المعادلة الاقتصادية و اعتماد فكرة الاقتصاد النيوليبيرالي.
4. الرشادة القانونية: و تتجسد من خلال خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية، و يعني ذلك مرجعية و سيادة القانون، وكذا ضرورة العمل على الحصانة التشريعية و فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص للمشاركة في صنع القرار مع ضرورة التفاعل بين مختلف القوى السياسية لتجسيد الميداني لمعالم الحوكمة و تحقيق الاستقرار[1]

ثانيا: معايير الحوكمة وفق منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية : يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها عام 2004، وتتمثل في:

1. ضمان و جود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون و إن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيها بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية المختلفة.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين: و تشمل حق نقل ملكية الأسهم و اختيار مجلس الإدارة و الحصول على عائد في الأرباح، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: و تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، و حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و تصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية،

1 تبري ارزقي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون،تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة ، سنة 2014 ص 24/22

وكذلك حمايتهم من أي عمليات أو دمج مشكوك فيها،وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: و تشمل احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
5. الإفصاح و الشفافية: و تتناول عن الإفصاح عن المعلومات المهمة و دور مراقب الحسابات، و الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، و الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين. و يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح في الوقت المناسب و بدون تأخير.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة: و تشمل هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية، و كيفية اختيار أعضائه و مهامه الأساسية و دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.[1]

II-2-4 أهمية تطبيق الحوكمة و أهدافها:

أولا: أهمية تطبيق الحوكمة:

* محاربة الفساد المالي و الإداري الداخلي في الشركات الاقتصادية بكل أصنافها، و عدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.

* تحقيق و ضمان النزاهة و الحياد و الاستقامة لكافة الموظفين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين إلى أدنى وظيفة للعاملين في الشركات الاقتصادية.

* تحقيق السلامة و الصحة و عدم وجود أي أخطاء متعمدة، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في إتمامه العام.

* القضاء على مختلف الانحرافات وعدم السماح باستمراريتها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج الأعمال مرضية، و تحتاج إلى تدخل إصلاحي في الوقت المناسب.

1 بن براهيمي محمد أمين، موساوي عبد الكريم، الحوكمة المؤسسية البنكية وفق مقررات لجنة بازل :وكالات سعيدة AGB. CPA. BDL نمودجا لسنة 2018 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير ، تخصص إدارة بنكية، جامعة سعيدة سنة 2018/2017 ص 12

* تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء و بالتالي يجنب الشركات تكاليف و أعباء هذا الحدوث.

* تحقيق أعلى قدر للفعالية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة و أنهم على درجة عالية من الاستقلالية و عدم تعرضهم لأي ضغوط من جانب مجلس الإدارة للشركة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين بها .

* تقديم مجموع من الإرشادات التي تظهر كيفية عمل الشركة مع مختلف الأطراف ذوي المصلحة من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية من تلاعبات الإدارة.[1]

ثانيا: أهداف الحوكمة: و تتمثل أهداف الحوكمة بشقين، أولهما: على المستوى الاقتصادي، و ثانيهما: على مستوى المصرف و تتركز أهداف الحوكمة على المستوى الاقتصادي على التالي:

- زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني و تعميق دور رأس المال و زيادة قدرته على تعبئة المدخرات و رفع معدلات الاستثمار، و الحفاظ على حقوق الأقلية (صغار المساهمين).
- نمو القطاع الخاص و دعم قدرته التنافسية، و خلق فرص عمل جديدة و تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

أما على مستوى المصرف فتتمثل أهداف الحوكمة بالتالي:

- تحقيق الشفافية و الإفصاح و العدالة و منح حق مساءلة إدارة الشركة.
- تحقيق الحماية للمساهمين و مراعاة مصالح العمل و العمال.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تعظيم الربح و الالتزام بأحكام قانون العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي.
- وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المحاسبين.[2]

II -3 مفاهيم عامة حول الحوكمة المصرفية:

II -3-1 تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي: لقد اختلف الخبراء و الباحثين في إعطاء مفهوم واضح لحوكمة البنوك تقريبا تعد نفس المفاهيم التي جاءت بها مختلف الهيئات و المؤسسات الدولية

[1] بن عيشي بشير، د.يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي، الجزائر دار الكتب و الوثائق القومية، سنة 2017 ، ص 35

[2] سعيدي يحى، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي – دراسة حالة: مجمع صيدال- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، سنة 2016/2015 ، ص 16

المهتمة بحوكمة الشركات، لكن الشيء المميز عند النظر إلى مفهوم الحوكمة المصرفية فيركز على خصوصيات القطاع المصرفي و وظائفه و علاقته مع الإطراف التي تتعامل معها، ولها عدة تعريفات منها:

* تعرف حوكمة البنوك على أنها: مجموعة القواعد و اللوائح القانونية و المحاسبية و المالية و الاقتصادية التي توجه و تحكم الإدارة في أداء عملها و الوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أما المساهمين الذين هم أساسا من منظومة حوكمة المصارف و لكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للمصارف ومن ثم أصحاب المصالح و المجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي.

* كما تعرف حوكمة المصارف على أنها: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا في المصرف، و حماية حملة الأسهم و المودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء مع الفاعلين الخارجيين، و التي تحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية، وتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، على المصارف العمومية و المصارف الخاصة.

* كما تعرف حوكمة المصارف على أنها: تطوير للهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء و تطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي.[1]

II-3-2 مبادئ و ركائز الحوكمة المصرفية:

أولا: المبادئ الصادرة عن لجنة بازل لرقابة المصرفية: أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم في فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف و تتمثل في :

- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم و أن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة و بالقدرة على إدارة العمل بالبنك، و يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك و سلامة موقفه المالي و عن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك و سياسة المخاطر و تجنب تضارب المصالح.

[1] بن عيشي بشير، مرجع سبق ذكره، ص 147/146

- يجب أن يوافق و يراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك و قيم و معايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم و المودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، كما يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك و تمنع الأنشطة و العلاقات و المواقف التي تضعف الحوكمة و أهمها تعارض المصالح.
- يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات و المحاسبة في البنك لأنفسهم و لإدارة و للمديرين و للعاملين و أن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة و يحدد المسؤوليات
- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود و مبادئ و مفاهيم لإدارة أعمال البنك و أن تتم أنشطة البنك وفقا لسياسات و النظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال لرقابة الداخلية.
- يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات و بوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف و بغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار و تأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن العمليات و أداء البنك، و الإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة و الرقابة الفعالة الداخلية الخارجية لسلامة البنك ف الأجل الطويل.

ثانيا: ركائز الحوكمة المصرفية: إن أهم الركائز التي تناولها الباحثون و المحللون هي ثلاثة ركائز أساسية و هناك من حددها ستة ركائز أساسية من خلال إضافة: الكفاءات و المهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات و الأنظمة القانونية كما يلي:

1/- السلوك الأخلاقي: يشير هذا المركز على البنية الأخلاقية و مجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصارف، و التي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح حول حل المشكلات، و التي تمنع بدورها: الرشوة، تسريب بيانات الزبون، تعارض المصالح، فضلا على أنها تحد من تلك النشاطات و العلاقات التي تحجب دور الحوكمة المؤسسية كالإقراض الداخلي المتصل بالمسئولين و العاملين في المصرف أو أي تعاملات تفضيلية لأي من المقربين من المسئولين.

2/- الرقابة و المساءلة: يحتم وجود إطار فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية و لإفصاح و بقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة، و توفر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل لسلطات الرقابية و إدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف.

3/- إدارة المخاطر: برزت الحاجة الملحة إلى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأوراق المالية و عولمة التدفقات المالية فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع و التحرر من القيود التشريعية اللذين أديا إلى ضغوط تنافسية بين المؤسسات المالية و غير المالية على حد السواء، و قد أذى التطور المصرفي منذ بداية الثمانينيات إلى تعرض البنوك إلى درجات مخاطرة عالية في نفس الوقت، مما استوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف و التي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية، ذلك أن تقليل المخاطر يعتبر من أهم أهداف الحوكمة.

4/- الكفاءات و المهارات: يعد توافر عدد من الإستراتيجيين المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة، و أيضا وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية و المعرفة الفنية ركيزة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية و تعزيز أدائم المالي، و يتطلب هذا أن يتصف أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام معبرا عن رؤية الإدارة و كبار المساهمين

5/- الهيكل التنظيمي: يكفل وجود هيكل تنظيمي للمصرف تحديدا دقيقا لمدى فعالية وواجبات نظام الحكومة المصرفية، لذا يشير مصطلح الهيكل التنظيمي إلى ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمصرف، ويحدد كيفية توزيع مهام المصرف و كيفية الحصول على موارده، فضلا عن كيفية تقرير العلاقات و تحديد المستويات في السلم التنظيمي.

6/- التشريعات و الأنظمة القانونية: تسهم التشريعات و الأنظمة القانونية في تعزيز و تدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة المؤسسية من خلال قولبة الأطر العامة لعناصر هذا النظام و المتابعة المستمرة لمخرجاته باعتبار أن البيئة التشريعية هي الأساس في تطوير ممارسات هذا النظام و تطبيقه، إذ تتناول تلك التشريعات و الأنظمة رسما دقيقا و ملزما لحدود عناصره و أطره العامة بما يكفل توفير مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة للحقوق و تحديدا واضحا لأنظمة السلوك الداخلي في المصارف.[1]

II-3-3 أهمية الحوكمة المصرفية: تنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي في جملة من النقاط تتمثل فيما يلي:

[1] خنتوش حنان، دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة bna.cpa. cnep ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015 ، ص 10/8

- التزام البنوك في تطبيق مبادئ الحوكمة أصبح يمثل أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية، و من ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تصبح لها ميزة تنافسية لجلب الودائع.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تحسين إدارة البنك و تحسين إدارة البنك و تجنب التعثر و الإفلاس، و يساهم في اتخاذ القرارات، على أسس سليمة.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت و نظام الحوافز بالأداء، مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك.
- التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تبني مفهوم الحوكمة، مما يؤدي غلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك و الإقلال من التعثر.[1]

الملخص:

[1] محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال: الظاهرة الأسباب، العلاج، مجموعة النيل العربية ،ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص 194

شهدت الساحة المصرفية الدولية العديد من التطورات المالية، التي اتسعت رقعتها و آثارها المتوقعة على أعمال البنوك، بالإضافة إلى تنامي حالات الفضائح و الأزمات المالية التي أصابت العديد من الشركات الرائدة عالميا، بما فيها البنوك. وفي ظل هذه الوضعية تزايد الاهتمام بتعزيز استقرار النظام البنكي و حمايته من الهزات. من أجل هذا ظهرت الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث أضحت الحوكمة من الآليات التي تهدف إلى استقرار النظام المالي، و ضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية، وتلافي حدوث انهيارات و أزمات مالية تؤثر على التنمية الاقتصادية.

III – مساهمة الحوكمة في الحد من المخاطر:

تمهيد:

تؤدي المصارف دورا كبيرا في تغذية الاقتصاد بالسيولة، فهي مجمع لأموال ووسيط بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز، ة تعطي هذه العملية إذا أدارها بشكل جيد بأرباح كبيرة، و لكل قد تعترض المصارف مجموعة من المخاطر و التي يسعى المدراء أثناء إدارتهم لهذه الفوائض المالية تجنبها، لكنهم يقفون في الكثير من الحالات عاجزين عن مواجهتها فيصاب هذا القطاع بأزمة مالية قد تمتد إلى قطاعات أخرى.

III-1 مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية:

III-1-1 نشأة و مفهوم الخطر في البيئة المصرفية: تتعد المفاهيم المتعلقة بالأزمات وفقا للبعد الذي تتناوله هذه المفاهيم نظرا لارتباط مفهوم الأزمة بأكثر من بعد، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي و منها ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي، كما يختلف الإطار الذي تشمله الأزمة وحدودها، فمنها ما يتعلق بالأزمات الداخلية التي تلقي بآثارها على النظام الداخلي للدولة، و منها ما يتسع نطاقه ليلقي بتأثيره على النظام الدولي برمته، وبذلك يتسع مفهوم الأزمة ليشمل الأزمات المحلية و ينتهي بالأزمات الدولية.

ترجع كلمة الأزمة إلى الكلمة الفرنسية CRIS من الكلمة اللاتينية CRIRSIS التي تنحدر بدورها من اليونانية KRISIS[1] ، و تعني في الإصلاح التشريعي "لحظة الحكم"، ثم استخدمت في الطب اللحظة الحاسمة، أو الفترة الحاسمة لمرض معين، و قد بدأ استخدام مصطلح الأزمة في الأدبيات الفرنسية في الكتب الطبية ثم انتقلت إلى مجالات أخرى منها علم النفس و علم السياسة و علم الاقتصاد، و خاصة في المجالات المالية و التجارية و الصناعية و الزراعية.[2]

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة المالية CYCLE بدلا من كلمة CRISE التي تدل على الأزمة، ويمثل الفرق بين المصطلحين أن الأزمة تدل على الاختلال أو الإضراب في فترة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة CYCLE على انتظام حصولها بصورة

[1] ابراهيم أبو العلا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها و الحلول من المنظور الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 5

[2] محمد محمود المكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية – المفهوم- النظريات التي تفسر الأزمات دراسة شخصية لأسباب الأزمات، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع، مصر، 2012، ص 10

متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة في النظام الرأس المالي و تمثل احد الظواهر الطبيعية.

ومنه يمكن القول بأن التعريف الاقتصادي للأزمة هو: الأزمة هي فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد حيث ينخفض الإنتاج، ويقل معدل الاستثمار و تزداد معدلات البطالة... الخ، وهو ما قد يحدث على المستوى الدولي أو على مستوى منطقة معينة و قد يحدث مستوى العالم، وهنا توصف الأزمة بأنها عالمية حيث تتسع و تتعمق دوائر تأثيرها و تأثرها.[1]

III-1-2 العوامل المؤثرة في خطر العمل المصرفي:

*التغيرات التنظيمية و الإشرافية.

* عدم استقرار العوامل الخارجية.

* المنافسة.

* تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية.

* التطورات التكنولوجية.

و لابد من تحديد مستوى المخاطر بحيث لا يتعرض المصرف لمخاطر كبيرة من أجل تحقيق أرباح استثنائية بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظا و ثباتا من خلال الصلاحيات و المهام و الحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.[2]

III-1-3 مصادر الخطر في المصارف التجارية: فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

* المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة و هي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد و التنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم و التوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة مابين البنوك و غيرها.

[1] أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الاستقرار المالي " دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العالمة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ل م د في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بم مهيدي – أم البواقي، سنة 2016/2015 ، ص42

[2] بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية و مدى إلتزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 3، جامعة بغداد، ص395

و هي تعني " أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها

* المخاطر غير نظامية:_و هي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، و يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في محفظة الاستثمارية للبنك. و هناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها و تنوعها نذكر منها:

- التغيرات الإشرافية و التنظيمية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك لتقلي من مخاطر المنافسة، و لتشجيع البنوك على الالتزام بمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة و رأس المال و وضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة و التغير الشديد في أسعار العملات على أثر انهيار اتفاقية breton woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية و هذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار للبنوك العديد من الأدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيفت إلى المخاطر البنكية.
- المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية، توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت هذه المنافسة 3 اتجاهات رئيسية:
  - الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواءا فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
  - الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.
  - الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية.

- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات هذه الموجودات و تنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.
- التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال و البطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة و زيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر و قياسها و إدارتها.[1]

III-1-4 أنواع المخاطر المصرفية: تنقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين و هما : المخاطر المالية و مخاطر العمليات.

أولا: المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات و المطلوبات المتعلقة بالبنوك، و هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشرافا مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقا لتوجه السوق و حركته و الأسعار و العمولات و الأوضاع الاقتصادية و العلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، و تحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، و من أهم أنواع المخاطر المالية مايلي:

*المخاطر الائتمانية: إن أي عملية إقراض تتضمن أخطار معينة و تتفاوت تبعا لكل عملية، فيجب على المصرف المقرض أن يحاول منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقية و واقعية، و إن لم يفعل ذلك فلن يحقق العائد المرجو، و هذه الأخطار تؤدي إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضا، فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على عدم السداد.

* مخاطر السيولة: عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها في الأجل القصير، تكون البداية لحدوث عسر مالي الذي استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه،

* مخاطر أسعار الفائدة: الناتجة عن تعرض البنك للخسارة نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، و التي قد يكون لها أثر على عائدات البنك و القيمة الاقتصادية لأصوله.

* مخاطر رأس المال: وضع حدود دنيا لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك حيث تعكس مدى قدرته على امتصاص الخسائر و حجم المخاطر التي يجب أخذها في عين الاعتبار.

* مخاطر سعر الصرف: تنتج عن التعامل بالعملات الأجنبية و حدوث تذبذب في أسعار العملات.

[1] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك و التقليدية و الإئتمانية، دراسة حالة بنك الفلاة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و التمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2008، ص 5/4

* مخاطر التضخم: تنتج عن الارتفاع العام في الأسعار و ما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية للعملة.

ثانيا: مخاطر العمليات أو التشغيل: يشمل على مخاطر العمليات اليومية للبنك، و يجب على الإدارة العليا للبنك التأكد من وجود برنامج لتقويم هذه المخاطر و تحليلها، و تتمثل هذه المخاطر في:

* الاحتيال المالي أو الاختلاس: و هي المخاطر أكثر شيوعا بين الموظفين، وهي الخسائر الناتجة عن حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية .

* التزوير: و هي الناتجة عن تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد.

* تزييف العملات: إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات و تزويرها.

* الجرائم الالكترونية: و تتمثل في مخاطر أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.

* المخاطر المهنية: و تتمثل في الإهمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التحلي بها.[1]

III-2 مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المصرفية:

III-2-1 مفهوم إدارة المخاطر و أهدافها:

أولا: تعريف إدارة المخاطر: يقصد بإدارة الخطر التحكم فيه عن طريق الحد من تكرار حدوثه من جهة و التقليل من حجم الخسائر المتوقعة و ذلك بأقل تكلفة ممكنة. كم أن لمصطلح " إدارة المخاطر" معاني متعددة، و يتسبب هذا في خلط مثال ذلك رغم أن من الممكن استخدام " إدارة المخاطر" كمرادف للمراقبة المخاطر، فإن مراقبة المخاطر تمثل مكونا هاما من مكونات إدارة المخاطر.

* و يعرفها jack clark francis : إدارة المخاطر تعني شيئا مختلفا لكل متعامل في السوق. إن مدير أحد الأصول أو الخصوم قد يطلب الحماية ضد تقلب الأسعار و على النقيض من ذلك قي يبحث آخر عن الحماية ضد عدم تقلب الأسعار.[2]

---

[1] بهية مسباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، فلسطين، سنة 2008 ، ص 67/66

[2] سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر 2004، ص 309

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر: يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إلغاء المخاطر و تقليلها و مراقبتها.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.
- إعطاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.

و منه فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها و التحكم فيها و ليس إلغائها نهائيا و تخدم هذه القدرة عدة وظائف منها: تنفيذ الإستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات، للمساعدة في اتخاذ القرار، رفع التقارير عن المخاطرة و التحكم فيها.[1]

III-2-2 مراحل عملية إدارة المخاطر: يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من الإدارة، كما يجب كذلك أن يتم إدخالها في ثقافة و ممارسات البنك اليومية و هذه العملية يجب أن تكون مكيفة مع العمليات التجارية، و لتنفيذها بالشكل الصحيح و الفعال لابد من تحديد الخطوات العلمية و العملية اللازمة لذلك، حيث تشمل هذه العملية على خمسة أنشطة كما هو مبين في الشكل و هي كالتالي:

الاتصال و التشاور، إنشاء إطار لإدارة المخاطر، فحص المخاطر (تحديد، التحليل، التقييم)، معالجة المخاطر، المتابعة و المراجعة.

[1] حسين بلعجوز،" إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها "، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير "جامعة جيجل" حول: " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات "، 6- 7 جوان 2005 ، ص10

الشكل (01) : مراحل عملية إدارة المخاطر.

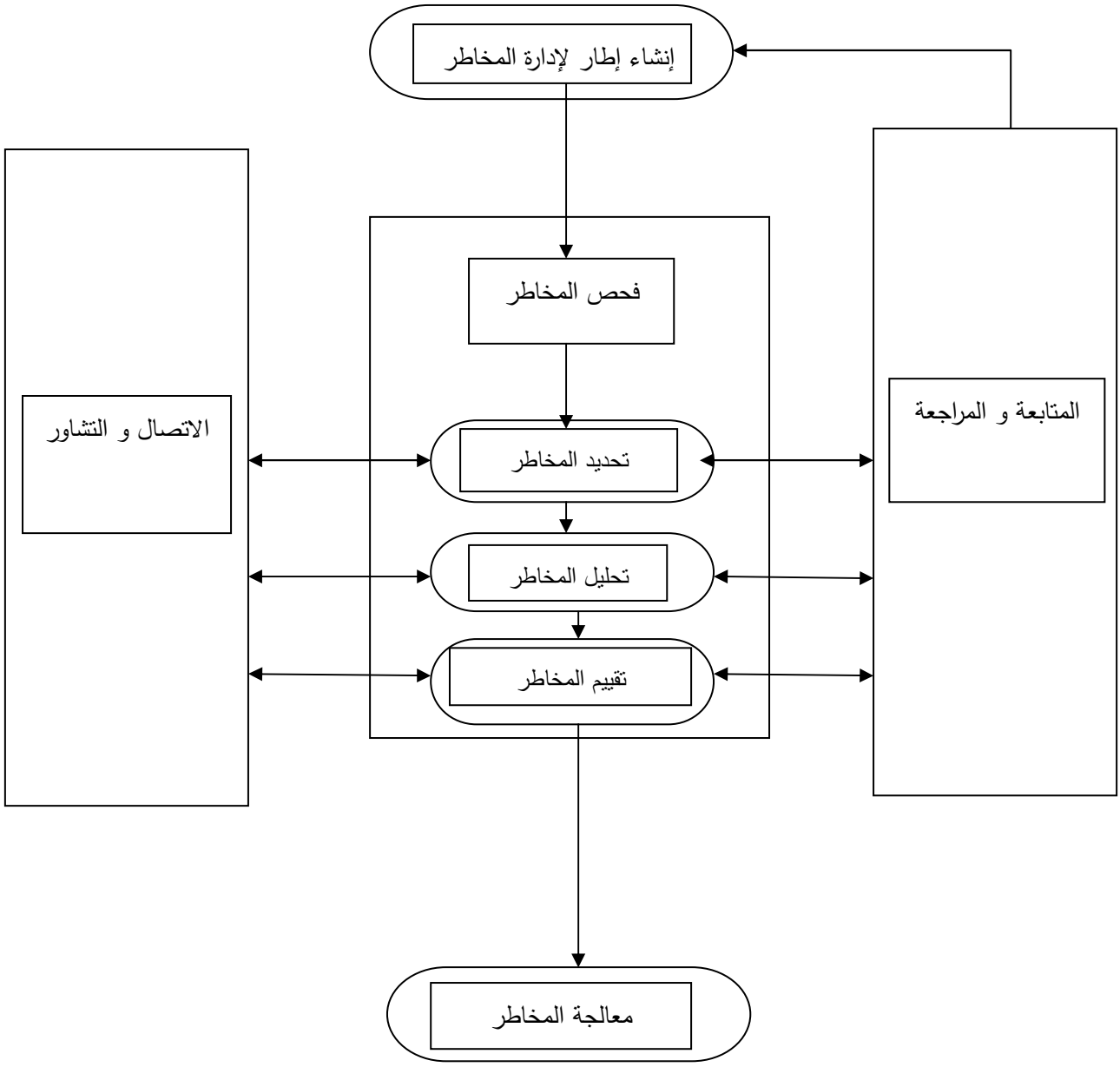

International organization for standardization risk management – principles and guidelines on implementation, Switzerland: 2008, p08

III-2-3 أساليب إدارة المخاطر: قد يثار التساؤل في ضوء ما ثم التطرق إليه حول المخاطر التي تواجه البنوك عن الأساليب التي يمكن إتباعها لتعامل معها لذا هناك مجموعة من الأساليب و المتمثلة في:

- تجنب المخاطر: و يكون ذلك عن طريق عملية الرقابة فمثلا يقوم البنك بوضع حد لبعض النشاطات التي تشكل خطرا، أي عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطر، كأن يقوم البنك بتجنب مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطرة أو بتجنب مخاطر أسعار الفائدة بعد الاستثمار في الأوراق طويلة الأجل.
- تقليل المخاطرة: يقوم البنك بتقليل المخاطرة من خلال الآتي :
  - رصد سلوك القروض من أجل استخراج علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع قبل حدوثها.
  - تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول و الخصوم التي يجرى تصميمها لذلك الغرض.
- تحويل المخاطرة: أي نقل الخطر من طرف إلى آخر و يتم ذلك مثلا عن طريق اتفاق قانون أو عن طريق عقد تأميني، و قد أصبح من الممكن ألان من خلال عقود المشتقات نقل المخاطر من البنوك أو غير إلى جهات أو مؤسسات أخرى ترغب في تحملها. وكافة عقود المشتقات غما بغرض التحوط أو بغرض المضاربة، و المتحوطون هم الذين يقومون بنقل المخاطر إلى الغير، بينما المضاربون هم الذين يقومون بقبول تحمل المخاطرة و هذه العملية تتم بمقابل ثمن فهناك تكلفة للمتاجرة في المشتقات و التحوط ضد المخاطر ينبغي أخذها في الحسبان مقارنة بمخاطر المتحوط ضدها.
- اقتسام المخاطرة: حالة خاصة لتحويل المخاطرة و عندما يتم اقتسام المخاطرة، يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة ، و يتم اقتسام المخاطرة بعدد من الطرق بواسطة الأفراد و المنظمات.[1]

[1] بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود ، البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة 2015/2014، ص 84 و 89/88

III-2-4 العناصر الأساسية الإدارة الفعالة للمخاطر:

* إن إدارة المخاطر هي وسيلة إدارية توفر ركيزة و منطلقا لحوكمة البنوك عن طريق طمأنة المساهمين و الأطراف الأخرى أصحاب المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم معروفة من جانب ممثليهم و مجلس الإدارة. وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل ممنهج و منتظم و أن إدارة المخاطر الحقيقية تتعلق بتغيير ثقافة المنظمة لكي تجعل الأفراد ينهضون بمسؤولياتهم و هم يعلمون أن هذه الأداة ستقوم بمساعدتهم في التغلب على المشكلات و دعم المسؤولية لأمام.

* و لدعم فكرة ربط الحوكمة بعملية إدارة المخاطر فقد أشار تعريف معهد المدققين الداخليين بأن: "الحوكمة بالبنوك عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي المصالح لتوفير إشراف على المخاطر و إدارتها بواسطة الإدارة و مراقبة مخاطر المنشأة و التأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز و حفظ قيم المنشأة مع الأخذ في الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤوليات أصحاب المصالح في المنشاة لتحقيق فعالية الوكالة.

* و عليه نقول أن إدارة المخاطر تعتبر جزء أساسي من الحوكمة و بالتالي تلعب دورا فعالا في إرساء نظام الحوكمة جدي داخل القطاع البنكي من خلال التأكيد على ضرورة التزام البنوك بمبادئ لجنة بازل، و ذلك بالاعتماد على سياسة فعالة فدارة المخاطر قصد الحفاظ على الاستقرار المالي و البنكي.[1]

III-3 مساهمة الحوكمة والمعايير الاحترازية في الحد من المخاطر:

III-3-1علاقة تطبيق الحوكمة بإدارة المخاطر : (يقصد بالحوكمة هنا التدقيق الداخلي)

أكدت معظم الدراسات و التقارير الخاصة بوحكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في المؤسسات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، و أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة في المؤسسة.

إذ تساعد المراجعة الدالخلية بما تقوم به من مساعدة المؤسسات سواءا مالية أو صناعية في تحقيق أهدافها و تأكيد فعالية الرقابة الداخلية و العمل مع مجلس الادارة و لجنة إدارة المخاطر من اجل إدارة المخاطر و الرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات و حوكمة المصارف من خلال تقييم و تحسين

[1] نور الدين مزياني، زرزار العياشي، إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18-19 سبتمبر 2009ص147

العمليات الداخلية للمؤسسة، و كذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها و تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة و اتصالها برئيس لجنة إدارة المخاطر. و من بين المهام التي يقوم به المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ الحوكمة بهدف التقليل من المخاطر هي :

1. وضع و تنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على اساس المخاطر بفحص و تقييم مدى كفاية و فعالية أنظمة المؤسسة المالية و كذلك الضوابط و الأنظمة الداخلية للمؤسسة و مدى إلتزام و امتثال جميع وحدات المؤسسة و جميع الموظفين لهذه الضوابط.
2. ضمان ان جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني للمؤسسة أنه ثم مراجعته في الفترات المحددة لها.
3. إصدار النتائج و التوصيات المتوصل إليها حول مدى الأمتثال للقوانين و الضوابط.[1]

III-3-2 الأنظمة الاحترازية كآلية لتحوط من المخاطر:

لعبت لجنة بازل لرقابة المصرفية دورا هاما لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك، حيث وضعة اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية لرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، كما تتفاعل هذه اللجنة مع بعض الهيئات و الفعاليات الدولية من جهة أخرى.

أولا :اتفاقية بازل الأولى : عملت لجنة بازل لرقابة البنكية لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1955، و قد عقد محافظو البنوك المركزية المجموعة العشرة اجتماعهم في 1987/12/07 في مدينة بازل السويسرية للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، و الذي استهدف تحقيق توافق الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و معايرها وهذا بالنسبة إلى البنوك التي تمارس الأعمال الدولية. فمن المهم الإشارة إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبراء البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليس لها صفة الالتزام، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية ، و يمكن القول أن اتفاقية بازل الأولى ركزت على خمسة جوانب أساسية :

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- التركيز على المخاطر الائتمانية .

[1] شوقي بورقبة، الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، جامع سطيف ، الجزائر، 2009.

- تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول.
- وضع مكونات كفاية رأس المال البنكي.

من أجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية و واحترام نسبة الملاءة و السيولة.

أولا: النظم الاحترازية: ظهرت القواعد الاحترازية بشكل بارز بداية من سنوات الثمانينات من القرن العشرن لتسهيل عملية إدارة البنوك و مساعدتها في تحقيق توازنها المالي و في مواجهة فعالة للمخاطر البنكية، غير أن تبني سلطات الرقابة و الإشراف لعملية إصدار القواعد الاحترازية و السهر على تطبيقها، يطرح بعض الصعوبات و التحديات أهمها الترجيح بين أهمية وضع الحدود و القيود المنظمة لنشاط البنكي، و بين تلك الحرية الضرورية للبنوك و المؤسسات المالية لتوسع في نشاطها، كما تظهر صعوبة تحقيق التوافق في درجة تقبل الخطر، بمعنى ما يظهر من خطر لا يمكن تحمله بالنسبة لبعض البنوك، يعد مقبولا لبنوك أخرى مما يجعل تنظيم الخطر و مراقبته بإصدار القواعد و التنظيم عملية صعبة، بالإضافة إلى ذلك يصعب تنظيم عمال بنوك الدول النشاط ممارسة لنشاطها على المستوى المحلي التي قد تجد في القواعد الاحترازية عائقا و قيدا في تطوير نشاطها و تتضمن:

- 1/- نسبة الملاءة: تستخدم هذه النسب لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها و نجد فيها نوعين من النسب:
  - نسبة تغطية المخاطر: و هي ما تعرف بنسبة كوك نسبة إلى مقترحها بيتر كوك. و تتمثل في العلاقة بين الأموال الذاتية الصافية و الأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها . فقد وصلت اللجنة إلى انه لابد من تحديد معيار يمثل الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه. و أن يود هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسبة رأس المال المستند إلى قاعدة سليمة، وعليه فإن النسبة المستهدفة هي:

$$\text{النسبة المستهدفة} = \frac{\text{الأموال الذاتية الصافية}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 8\ \%$$

- نسبة توزيع المخاطر: و تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين و التي لا تتجاوز حد أقصى، وقد حدد بنك الجزائر النسبة التالية: نسبة الخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو يساوي 25 % من الأموال الصافية الخاصة بالبنك.

- ثانيا: نسبة السيولة: تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس و متابعة خطر عدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية حيث تكون مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها وضمان قدرتها على تقديم قروض للغير في الوقت نفسه تقوم بتجنبها إلى اللجوء للبنك المركزي من اجل تصحيح وضعية خزينتها و يشترط في هذه النسبة تكون أكبر أو تساوي 100 % حيث أنها تساوي:

نسبة السيولة= الأصول السائلة في المدى القصير * 10 ≥ 100 % [1]

الخصوم المستحقة في المدى القصير

ثانيا :اتفاقية بازل الثانية : بعد اتفاقية بازل الأولى، رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، و ذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة1996، وهي مطروحة مند سنة 1988، و في جويلية 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية 1988، و تدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار و بشكل أكثر دقة و شمولية معمل المخاطرة في ميزانيات البنوك، و هو الذي عرف باتفاقية بازل 2.

في 16 يناير تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا و تفضيلا حول الإطار الجديد، و طلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين و المختصين و الهيئات مثل صندوق النقد الدولي قبل نهاية

[1] محمد الجبالي، ايهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2012 ، ص 65

شهر ماي 2001، كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق ولكن لكثرة الردود و الملاحظات ثم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2006. و أهم ما جاءت به :

- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر البنكية .
- ضرورة توفير رأس المال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.
- التوافق بين حجم رأس المال و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- يمكن زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100% إلى 150%.

و تقوم لجنة بازل على 3 دعائم رئيسية تتمثل فيما يلي:

* الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر التشغيلية + مخاطر السوق + مخاطر ائتمان}} \geq 8\%$$

* الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:

حيث يختص هذا الركن من الاتفاق الجديد بوضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال، وسياسات إدارة المخاطر في البنوك، فالإطار الجديد يفترض بهيئات الرقابة البنكية أن تتأكد أن جميع البنوك التي تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير الأنظمة الداخلية تختص بتقديم كفاية رأس المال بالنظر إلى حجم المخاطر التي يستعملها البنك.

* الدعامة الثالثة: انضباط السوق:

تهدف لجنة بازل من خلال هذا الركن إلى تحسين و تدعيم درجة الأمان و الصلابة في البنوك و المؤسسات التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا إلى توفر عنصر الأمان في السوق، كما تهدف إلى تدعيم الانضباط في السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح. و تجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق هذا الركن بفعالية فإنه بتطلب ضرورة توفر نظام دقيق و سريع للمعلومات حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق و تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة قدرتها على إدارة المخاطر.[1]

[1] شقيري نوري نوسى ، محمود ابراهيم نور وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص 57

ثالثا : اتفاقية بازل الثالثة : جاءت لجنة بازل 3 نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على البنوك و إفلاس عدد كبير منها، إضافة إلى فشل معايير لجنة بازل2 في معالجة هذه الأزمة و عجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك، و هذه لاتفاقية الجديدة لاقت اهتماما كبيرا من طرف البنوك، كون أنها تساعدها على تعزيز قوتها المالية و إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل إضافة بعض المعايير الخاصة بالسيولة و إدخال تعديلات على مكونات نسبة رأس المال.

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل الرقابية البنكية على إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، و ذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية و ثم المصادقة عليها من طرف زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم غي 12 نوفمبر 2010 و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة رؤوس أموال البنوك خلال فترة ثمانية سنوات على مراحل لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

- نسبة السيولة في المدى القصير: تهدف إلى مساعدة البنوك على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال 30 يوم، حيث تفرض على البنوك الاحتفاظ بالأصول السائلة ذات الجودة العالية و ذلك لمواجهة أي سيناريو غير متوقع خلال هذه المدة.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول لذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك}}{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك}} \geq 100\ \%$$

- نسبة السيولة في المدى الطويل: حث المصارف و تشجيعهم على المزيد من التمويل المتوسط و طويل الأجل لأصولهم و أنشطتهم، وضعت هذا المقياس الذي يحدد قيمة الحد الأدنى المقبولة من التمويل المستقر المبني على خصائص السيولة لأصول المعرفة و أنشطته، على مدى أفق زمني يقدر بنسبة واحدة. على درجة التحديد فإن هذا المعيار مبني بشكل يسمح بتمويل الأصول و الأنشطة طويلة الآجل على الأقل بالحد الأدنى من الخصوم الثابتة المستقرة المرتبطة بوضعيات مخاطر السيولة.

$$\text{نسبة التمويل المستقرة الصافية} = \frac{\text{مبلغ التمويل لمستقر الموجود}}{\text{مبلغ التمويل المستقل المراد تحصيله}} \geq 100\ \%$$ [1]

[1] أمال دريد أبو شهيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، الأردن، سنة 2013، 47

الجدول (01): يلخص أهم ما جاءت به لجنة بازل 1، 2، 3

اللجنة:	التأسيس:	أهم المبادئ التي جاءت بها:	التعديلات:
لجنة بازل 1	سنة 1988	*وقف الهبوط المستمر لرأس مال البنوك العالمية، حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال. *تسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي *من أهم أسباب ظهورها مخاطر السوق و مخاطر الائتمان.	تطورت حسب مراحل:1992 1996،1999
لجنة بازل 2	جوان 1999	الدعامة 1: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال أو قياس جودة الخدمة. الدعامة 2: عمليات المراجعة الرقابية الدعامة 3: انضباط السوق و أصبحت تضم 3 أنواع من المخاطر : مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل لم تكن مدرجة في بازل1	*تعديلات جوان 2001 *تعديلات جوان 2004 و كان من المتوقع أن تكون النسخة النهائية. *تعديلات2006 بشكلها النهائي التي جاء فيها الدعامات 3.
لجنة بازل 3	سنة 2008	جاءت بعد فشل لجنة بازل 2 في حماية البنوك التي جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة العالمية سنة 2008	

المصدر: من إعداد الطالبة.

خاتمة:

مر العالم بالعديد من الأزمات المالية و كانت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات هو النظام المصرفي ، و هذا نظرا للنقص الموجود في معايير الرقابة , و التوسع و التحرر الذي عرفه النظام المالي العالمي في الخدمات و الأنشطة المصرفية , و في ظل غياب الرقابة و الإشراف و تزايد الابتكارات الحديثة , وكان آخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 , التي نشأت بعد انفجار أزمة الرهن العقاري في الو.م.أ , حيث أن مقررات بازل 2 لم تكن كافية لتصدي له و مواجهتها , لهذا أصدرت لجنة بازل تعديلات جديدة أطلقت عليها تسمية بازل 3 , تضمنت مقررات أكثر صرامة للبنوك من أجل تفادي حدوث أزمة مالية أخرى.

خاتمة الفصل :

إن لرقابة المصرفية انعكاسا مباشرا و تأثيرا قويا في ملامح الصناعة المصرفية , و بذلك فإن سلامة القطاع المصرفي يعتمد بالأساس عل رقابة مصرفية فعالة لها القدرة في مواجهة المخاطر المصرفية.

اتفاقيات بازل الأولى , الثانية و الثالثة ما هي إلا تحصيل حاصل , أفرزتها تجاوزات خطيرة ألمت بالعمل المصرفي , كإفلاس العديد من البنوك و مشاكل الديون المشكوك في تحصيلها يضاف إلى هذا الأزمات المالية التي رمت ظلالها على العالم , فكانت هذه الاتفاقيات و من خلال قواعدها الاحترازية كصمام أمان يتصدى للمخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي لاسيما فيما يتعلق برؤوس أموال البنوك.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

مقدمة الفصل:

لقد حازت قضية الحوكمة المصرفية اهتمام معظم السلطات الإشرافية و الهيئات الدولية حيث قامت معظم هذه المنظمات الدولية لدراسة هذا المفهوم و تحليله , و خلصت في النهاية إلى صياغة جملة من المبادئ و المعايير الخاصة به , و من بيع هذه المؤسسات التي تحرص على تطبيق هذا المفهوم , نجد المنظومة المصرفية الجزائرية نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المصارف الجزائرية في تنمية الاقتصاد الوطني , خاصة مع عملية الإصلاح التي كانت ضرورية و حتمية بعد الاستقلال في دفع عجلى التنمية الاقتصادية و بعد عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق التي تزامنت مع صدور قانون النقد و القرض 10/90 , و بعد توصيات الهيئات المالية و الدولية , و مع فتح مجالات الاستثمار و الخوصصة و الاندماج في الاقتصاد العالمي , أصبح أمر انتهاج الحوكمة أمرا لا مفر منه وفق ما يتلاءم مع إعادة الهيكلة للنظام المصرفي.

I -النظام المصرفي الجزائري:

I-1 الجهاز المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي: عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات و بنظام المعدنين الذهب و الفضة في العملة، و كان هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم بتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما. و أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، و قد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848.و ثاني مؤسسة كانت le comptoir national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بإصدار النقود ، و لم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع، و ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، و قد اهتمت السلطات به و منحته اعتماد أي قرض بنصف قيمة رأسماله المدفوع 1050000 فرنك، و قد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880 و 1900 نظرا للإسراف و عدم العقلانية في تقديم القروض، مما أذى إلى نقله لفرنسا، و تغير اسمه ليصبح بنك الجزائر و تونس، حيث أسندت له مهمة الإصدار و باستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك و فقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر و كانت من أهم وظائفه ما يلي:

- تمويل الزراعة الاستعمارية.
- تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط تصدير الخمور و الحمضيات.
- اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة و إعادة توزيعها على المعمرين.[1]

I-2 الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال: ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا مبنيا على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية و على خدمة الأقلية الاستعمارية، كما أنه كان نظاما قائما على الاقتصاد الليبرالي، لا يخدم التطلعات الجديدة الممثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية و العدالة الاجتماعية و هو مجزأ إلى قسمين:

[1] شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 49/48

1/- النظام المالي و البنكي الجزائري من 1963-1966: و يمكن تشخيص الوضع المورث في الجزائر بعد الاستقلال فيما يلي:

- على الصعيد السياسي: استرجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، و اتخاذ الاشتراكية كمنهج نظام اقتصادي للدولة.
- على الصعيد الاجتماعي: كان الوضع يسوده البؤس، و تدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين كالبطالة.
- على الصعيد الاقتصادي:توقف الإنتاج في معظم المؤسسات الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير و رؤوس الأموال.

ما أذى الجزائر بالبحث عن نظام مالي و نقدي هدفه التحكم في التسيير النظام الموروث عن الاحتلال و جعله يتوافق مع الأهداف المسطرة و المتمثلة في تمويل الاستثمار و المخططة و المنبثقة عن السياسة الاقتصادية المخططة. و لقد كان الشغل الشاغل للسلطات الجزائرية في هذه المرحلة وضع قاعدة أساسية لنظام المصرفي الجزائري. ولذلك أخذت السلطات إجراءات طارئة سمحت بتمويل النشاط الزراعي من طرف البنك المركزي و الخزينة العمومية و مراقبة البنوك الموجودة في البلاد.[1]

2/- النظام المالي و البنكي الجزائري من 1971-1985: و يتضمن هذا النظام ما يلي:

- الإصلاح المالي سنة 1971 كمرحلة أولى و الذي جاء فيه إطار المخطط الرباعي الأول من (1970 - 1973) بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية و كل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، حيث ارتكز الإصلاح المالي لهذه السنة على عدة مبادئ أهمها:
  - إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.
  - فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي).
  - إجبار المؤسسات على المشاركة في الميزانية للدولة.

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، سنة 2003، ص 179

- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية كمرحلة ثانية حيث انطلقت هذه الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات و تزامنت مع المخطط الخماسي الأولي (80-84) حيث ثم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عندها 400 مؤسسة مع تغير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي. و عليه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظامي المصرفي الجزائري المستقلة من 1962 إلى 1985 إلى ثلاث مراحل أساسية:
  - المرحلة1: ثم فيها تأميم المصارف الأجنبية و إقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية.
  - المرحلة 2 : أدخلت بعض الإصلاحات و التعديلات على النظام المصرفي و ظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية و الهيئة العامة للقرض و النقد و البنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري لتنمية.
  - المرحلة 3 : إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية و المالية منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية، و إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري باستثناء بنك التنمية المحلي.[1]

3/- النظام المالي و البنكي الجزائري في ضوء الإصلاحات قانون النقد و القرض : 90-10

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة تحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء قانون المتعلق النقد و القرض 90-10 ، حيث مثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين. و أعيد البنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة و البنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعواما اقتصادية مستقلة. كما ثم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها إجباريا كل سنة، و إلغاء الاكتتاب الإجباري

[1] لعرباوي امين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية تلمسان، سنة 2016/2015، ص 9

من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات. [1]

II - واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية للقواعد الاحترازية:

II-1 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل الأولى: كان صدور التنظيم رقم (90-01) هو أول مسايرة لاتفاقية بازل 1 في المنظومة المصرفية الجزائرية و ذلك بتاريخ 1990/07/04 و المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و أهم ما جاء فيها أن لا تقل نسبة تغطية الأخطار عن 08% . ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم (91-09) بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة و الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية و لم يحدد هذه النسبة بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمة بنك الجزائر. كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأسمال الأساسي و التكميلي و كذا العناصر التي تشكل مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة. و هذا قبل أن يتم تعديل بعض هذه المكونات بموجب تنظيم رقم (9-04) الصادر بتاريخ 1995/04/20 المعدل و المتمم للتنظيم السابق. و جاء بعد التنظيم رقم (91-09) التعليمة رقم (34-91) بتاريخ 1991/11/14 و المتعلقة بالقواعد المحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية، لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك مجموع الأخطار في مادتها الثالثة ب 08% وذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم (91-09) و تأكيدا لما ورد في التنظيم رقم (90-01)، وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كافية رأس المال بالتدرج إلى 08% كما حددته النسبة العالمية أي بازل ، و ذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991

التاريخ أول الأجل:	النسبة ب (%)
نهاية شهر ديسمبر 1992	%04
نهاية شهر ديسمبر 1993	%05
نهاية شهر ديسمبر 1995	%08

المصدر: التعليمة رقم (34 - 91) الصادر بتاريخ 1991/11/14

[1] طويل شهرزاد، اثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، مستغانم، سنة 2018/2017 ، ص 9-10

البنوك العاملة في الجزائر لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة ، مما اضطر بنك الجزائر بعدها إلى إلغاء هذه التعليمة، و تعويضها بإصدار تعليمة أخرى تبدأ بنفس الحد الأدنى للتعليمة السابقة ولكن تبدأ من حيث تنتهي الأولى، و ذلك بأريحية أكثر في تمديد أجل الانتهاء و سنوات المرحلة الانتقائية و هذا بما يخص التعليمة رقم (74-94) الصادرة في 1994/11/29 و المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة و الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية، والتي جاءت لتفصيل و توضيح كيفية تطبيق تنظيم السابق، و لقد حددت هذه التعليمة معظم المعدلات المتعلقة بالحيطة و الحذر المعروفة عالميا، و أهمه تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت الالتزام ملائمة لرأس المال أكبر أو يساوي 08% تطيق بشكل تدريجي و حددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 و ذلك وفقا للمراحل التالية:

الجدول رقم (03): رزنامة التحدد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1994

التاريخ و الأجل:	النسبة ب (%)
نهاية شهر جوان 1995	%04
نهاية شهر جوان 1996	%05
نهاية شهر جوان 1997	%06
نهاية شهر جوان 1998	%07
نهاية شهر جوان 1999	%08

المصدر: التعليمة (74-94) الصادرة في 1994/11/29

وقد تضمن كل من المواد 5،6،7،8،9،11 تفاصيل التعليمة و كل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل 1. من خلال التعليمة السابقة نلاحظ بالنسبة لاتفاقية بازل تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999 بينما حددت لجنة بازل أخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992 ، كما أن اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها 3 سنوات للالتزام بمعاييرها بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى 5 سنوات لتطبيق هذا المعيار، و يبدو أن هذا التأخير في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة و التطبيق

المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. و بالنسبة لتعديلات لجنة بازل1 فهي أيضا لم يسايرها التنظيم الجزائري في الموعد المحدد و هو سنة 1998 أو بعدها بقليل، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط نسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال، و لا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان، مع الإشارة إلى أن بنك الجزائر أصدر التنظيم رقم (02-03) بتاريخ 2002/11/14 و التضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، و الذي يجبرهم على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر. من خلال هذا التنظيم يعترف التنظيم الاحترازي الجزائري بمخاطر السوق و لكن دون أن يدرجها في حساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية.

II -2 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل 2: إن تطبيق الجزائر لمقترحات بازل 2 سيسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز نقاط ضعف بازل 1 و مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، و من ثم تمكينها من تبني مفهوم رأس المال الاقتصادي الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة في كل عملية مما سيفسح المجال للبنوك لإجراءات تحليل المخاطر و تحديد معاملات الترجيح على أساس نوعية علاقة البنك بمتعامله و ليس طبيعتها . بالإضافة إلى أنه ستتولد لدى البنوك نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان و مخاطر السوق، وذلك بأخذ مخاطر التشغيل بعين الاعتبار و يمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل 2 من خلال:

1/- إصدار النظام رقم (02-03) المؤرخ في 2002/11/4: و المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل 2، غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت غلى تطبيقه، وقد عانت من نقائص و صعوبات كبيرة خاصة ما تعلق من جانب تقييم و متابعة المخاطر التي تواجهها و حتى تستطيع البنوك أن تطبق المحو الثاني بطريقة سليمة، يجب أن تتبني نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر التي حددها الاتفاق في المحور الأول التي يختار منها البنك مل يتناسب مع ظروفه و الموارد البشرية المتاحة له.

2/- رفع الحد الأدنى من رأس مال البنوك و المؤسسات المالية:في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر بنك الجزائر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دينار

جزائري إلى 2.5 مليار دج و المؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج حيث تقوم الدولة بتوفير الرأسمال الإضافي للبنوك العامة و البنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للبنوك الخاصة. رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل غير أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر و تطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية.

II-3 واقع تطبيق الجزائر لاتفاقية بازل 3: الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازل 2،مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي الجزائري وتحصيل البنوك من آثار الأمة المالية العالمية إلا أن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية. حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازل 3 و تتمثل في :

1/- الرقابة الداخلية للبنوك:يهدف النظام الصادر عن مجلس النقد و القرض المؤرخ بتاريخ 26 فيفري 2014 إلى تحديد نسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية. حيث تلزم المادة 2 منه البنوك و المؤسسات المالية باحترام و بصفة مستمرة معامل أدنى للملاءة المطبقة على البنوك قدره 9.5 % بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، و مجموع مخاطر القروض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. كما أضافت المادة 4 من نفس النظام أنه يجب عليها أن تشكل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة. ويتكون بسط لمعامل الملاءة من الأموال الخاصة القانونية و يشمل المقام مجموعة تعرضات المرجحة لمخاطر القرض و مخاطر العملياتية و مخاطر السوق. كما أن اللجنة المصرفية منحت للبنوك و المؤسسات المالية مهلة لتمكينها من الامتثال لمتطلبات المنصوص عليها بنسبة الحد الأدنى للملاءة، كما يمكنها فرض نسبة ملاءة تفوق 9.5% كحد أدنى و 2.5% كوسادة أمان على البنوك و المؤسسات المالية ذات أهمية نظامية. وحسب المادة 31 تصرح البنوك و المؤسسات المالية كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية و لبنك الجزائر بالنسب المنصوص عليها، وحسب الكيفيات المحددة بتعليمة من بنك الجزائر كما يمكن للجنة أن تطالب بتصريحات بالنسب بتواريخ أقرب.

2/- رفع الحد الأدنى لرأس المال:بما يتعلق بالأموال الخاصة القاعدية و التكميلية و ثم التفصيل فيها في المادة 09، 10 على الترتيب من النظام الصادر عن مجلس النقد و القرض بتاريخ 2014/02/16.

حسب المادة 32 من نفس النظام فإنه يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تحوز أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، و يمكن للجنة المصرفية أن تلزم البنوك و المؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق المتطلبات الدنيا، و ذلك لتقنية مجمل المخاطر التي تتعرض لها بصفة فعلية.

3/- المخاطر التي تتعرض لها: حدد النظام السابق مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها البنك منها: مخاطر القرض ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق.

4/- المراقبة الاحترازية لملاءة الأموال الخاصة و الإبلاغ المالي: من المادة 32 من نفس النظام التي تنص على أنه يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تحوز أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، و يمكن للجنة المصرفية أن تلزم البنوك و المؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق متطلبات الدنيا، وذلك لتغطية مجمل المخاطر التي تتعرض لها بصفة فعلية، كما حدد النظام (14-02): القواعد التي يجب أن تتقيد بها البنوك و المؤسسات المالية في مجال تقييم المخاطر و أخذ المساهمات من الأموال الخاصة. تطبيق اتفاقية بازل3 خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية و تحسين إدارة المخاطر، سيخفض نسبة الديون المتعثرة، هذه النسبة و إن كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي حيث أن احتمالات عدم السداد للقروض تتزايد مع تراجع النشاط الاقتصادي، حيث أن احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي. إن تطبيق مقترحات لجنة بازل 3 لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك التجارية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها مع السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط و فعال.[1]

[1] سهيلة عروف، سمية عثمانية، واقع تطبيق مقررات بازل 2و بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة ، سنة 2016، ص69/63

III- الدراسة الميدانية لواقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية:

III-1 التعريف بالبنوك محل الدراسة الميدانية:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية: (BADR): يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي أنشئت في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة و يبلغ رأس مالها 33000000000 دينار جزائري و تتمثل مهامه في تنمية و تطوير القطاع الزراعي و تعزيز العالم الريفي و دعم نشاطات الصناعية التقليدية و الحرفية و ينقسم إلى:

* مجلس إداري برائسة المدير العام (D.G.S)

* المديريات العامة المساعدة: للإدارة و وسائل مديرية الاتصال و التسويق على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية و لا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الوادئع لا يمثل واحدا من أغراضها.

بنك التنمية المحلية : (BDL) : أحد البنوك العامة برأس مال قدره 36800 مليون دينار جزائري، يحسب له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤولياتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، و هو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن بافي البنوك. يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ , CNAN, ANGEM)، وله الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب المشاريع الترقية العقارية.

بنك الجزائري الخارجي: (bea) : نشأ البنك الجزائري الخارجي في سنة 15 جانفي 1986، يقوم بعدة مهام مهما كان شكلها و التي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو الشركات الأجنبية تسعى إلى تحقيق أهداف و تطوير الأعمال الخاصة بها كما يلي:

* استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص .

* توزيع رؤوس أموال الأفراد و مراقبة استعمالها .

* استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، و المتعلقة بعمليات التوظيف و التحصيل.

* اكتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة و المتعاملين.

بنك خليج الجزائر:(AGB) : بدأ نشاطه في عام 2004، حيث قام بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية المبتكرة، سواءا كانت في مجال التمويل التقليدي أو المتوافقة مع الشريعة، حيث يقدم مجموعة واسعة من البطاقات الدولية .

III-2 مشكلة البحث: نهدف من وراء هذه الدراسة تحديد مدى واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية حيث ثم الإعتماد على الفرضيات التالية:

H01: تتوفر لدى البنوك قواعد للحوكمة المصرفية .

H02: تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر .

H03: تلتزم البنوك على مقررات لجنة بازل 1، 2، 3، في مواجهة المخاطر المصرفية .

III- 3 محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** الحوكمة البنكية و الذي يتضمن 7 أسئلة.
- **المحور الثاني:** إدارة المخاطر المصرفية و الذي يتضمن 8 أسئلة.
- **المحور الثالث:** مدى التزام البنك في مواجهة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل 1،2،3 و تضمن 15 سؤال.

III-4 صدق و ثبات الإستمارة: لقد ثم استخدام معامل ألفا-كرونباخ للتأكد من صدق و ثبات الاستمارة، حيث ثم الحصول على على نتائج إيجابية، إذ بلغ معامل الثبات الكلي للإستمارة (0.922) و هو مؤشر جيد للدارسة.

III-5 مجتمع و عينة الدارسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي البنوك 4: البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، بنك خليج الجزائر AGB، حيث بلغ عدد الموظفين 84 موظف و بعد فحصها تبين أن 74 استبيان صالح لتحليل الإحصائي.

III-6 أداة الدراسة :

ثم استخدام الاستبيان كأداة أساسية في جمع بيانات مجتمع الدراسة حيث احتوت على قسمين: القسم الأول البيانات الشخصية، و القسم الثاني الأسئلة المتعلقة بموضوع مذكرة التخرج.

III-7 صدق وثبات الاستبيان:

1.صدق أداة الدراسة (Validity):

اعتمدت الطالبة في الحصول على البيانات من عينة الدراسة على الاستبيان، لذلك توجب اختبار صدق للتحقق من أن أداة القياس صالحة لقياس ما تهدف إلى قياسه، بالإضافة إلى وضوح فقراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الطالبة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

2.التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بما أن السلم المعتمد في الدراسة هو سلم "ليكرت" الخماسي فإنه توجد أربعة مسافات بين كل درجة وأخرى، وتم تحديد طول الفترة من خلال قسمة عدد المسافات على أعلى بديل (5/4) فتحصلنا على مسافة تساوي 0.80.

الجدول (04): المقياس الخماسي " ليكارت " المستخدم لقياس الاستمارة

البدائل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

3.صدق الاتساق الداخلي للأداة: بغرض التأكد من الصدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة قامت الطالبة بتطبيقها ميدانيا على بيانات العينة الكلية، ثم تم حساب معامل ارتباط (بيرسون) لمعرفة درجة الارتباط بين كل محاور الاستبيان، كما يوضح ذلك الجدول (05) التالي:

الرقم	المحور الأول: الحوكمة البنكية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف	0.428**	دال عند 0.01
02	يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك	0.487**	دال عند 0.01
03	توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه	0.601**	دال عند 0.01
04	تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف	0.507**	دال عند 0.01
05	ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمنن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع	0.607**	دال عند 0.01
06	تتمتع الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية	0.503**	دال عند 0.01
07	تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق	0.496**	دال عند 0.01
08	قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية	0.402**	دال عند 0.01
09	قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر	0.494**	دال عند 0.01

10	قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر	0.382**	دال عند 0.01
11	على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر	0.396**	دال عند 0.01
12	ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين	0.365**	دال عند 0.01
13	يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة	0.495**	دال عند 0.01
14	التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري	0.437**	دال عند 0.01
15	يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر	0.528**	دال عند 0.01
16	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%	0.442**	دال عند 0.01
17	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة	0.587**	دال عند 0.01
18	يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها	0.688**	دال عند 0.01
19	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول	0.595**	دال عند 0.01
20	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	0.397**	دال عند 0.01
21	التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	0.577**	دال عند 0.01
22	التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية	0.476**	دال عند 0.01
23	التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك	0.628**	دال عند 0.01

24	تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق	0.563**	دال عند 0.01
25	بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10%	0.481**	دال عند 0.01
26	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة	0.629**	دال عند 0.01
27	بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	0.551**	دال عند 0.01
28	يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	0.504**	دال عند 0.01
29	يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية	0.614**	دال عند 0.01
30	تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية	0.456**	دال عند 0.01

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

يتضح من الجدول السابقة أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للاستبيان موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ، مما يدل على صدقها.

الجدول (06): يبين معامل ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة

محاور الدراسة	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	1	0.401**	0.425**
المحور الثاني	0.401**	1	0.504**
المحور الثالث	0.425**	0.504**	1

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (06) يتضح بأن هناك ارتباط بين محاور الدراسة كلها وهو ارتباط موجب ودال عند (0.01)

4. اختبار الثبات:

لقياس مدى ثبات الاستبيان، تم حساب معامل ألفا–كرونباخ (Cronbach's Alpha) باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (07) التالي:

اسم المتغير	معامل الثبات ألفا-كرونباخ
المحور الأول: الحوكمة البنكية	0.844
المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية	0.771
المحور الثالث: مدى التزام البنك في مواجهة المخاطر	0.891
الأداة ككل	0.922

المصدر :اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

نلاحظ من الجدول (07) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة ، كما بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة 0.922 وهي نسبة ثبات كبيرة ويمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية.

5.تحليل البيانات الشخصية:

1- الجنس:

الجدول (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	46	% 62.2
أنثى	28	% 37.8
المجموع	74	% 100

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد الذكور بلغ (46) بنسبة (62.2%) في المقابل نجد بأن الإناث عددهن مقدر بـ (28) وبنسبة قدرها (37.8%) وهذه النتيجة تشير إلى هيمنة العمال الذكور في البنوك.

الشكل (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

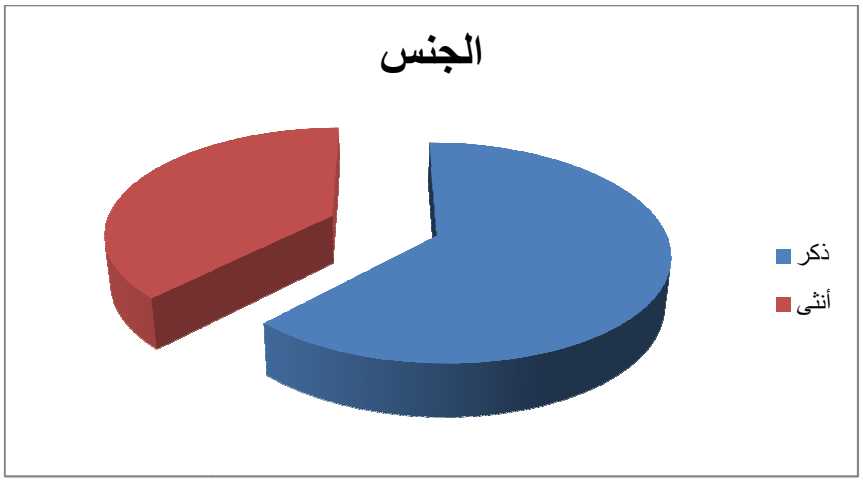

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

2- العمر:

الجدول (09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
ما بين 25 و35 سنة	31	% 41.9
ما بين 36 و45 سنة	25	% 33.8
ما بين 46 و55 سنة	13	% 17.6
ما بين 56 و65 سنة	4	% 5.4
قيم مجهولة	1	% 1.4
المجموع	74	% 100

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

من الجدول نلاحظ أن نسبة (41.9%) من العمال أعمارهم ما بين 25 و35 سنة، بينما (33.8%) أعمارهم ما بين 36 و45 سنة، و(17.6%) أعمارهم ما بين 46 و55 سنة، و(5.4%) أعمارهم ما بين

56 و55 سنة، كما نجد في الجدول أن هناك قيمة مجهولة بنسبة (1.4%) وهي تعبر عن العامل الذي يحدد عمره.

و نلاحظ هنا أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة هم في الفئة العمرية التي تتراوح بين و35 سنة وذلك راجع إلى طبيعة مجتمع الدراسة و نلاحظ ايضا ان الفئة العمرية الأخيرة ما بين 56 و65 سنة هي الأقل نسبة، و يعود ذلك إلى هيمنة العناصر الشابة المتمتعة بالخبرة في المواقع القيادية و المِؤثرة في البنوك.

الشكل (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

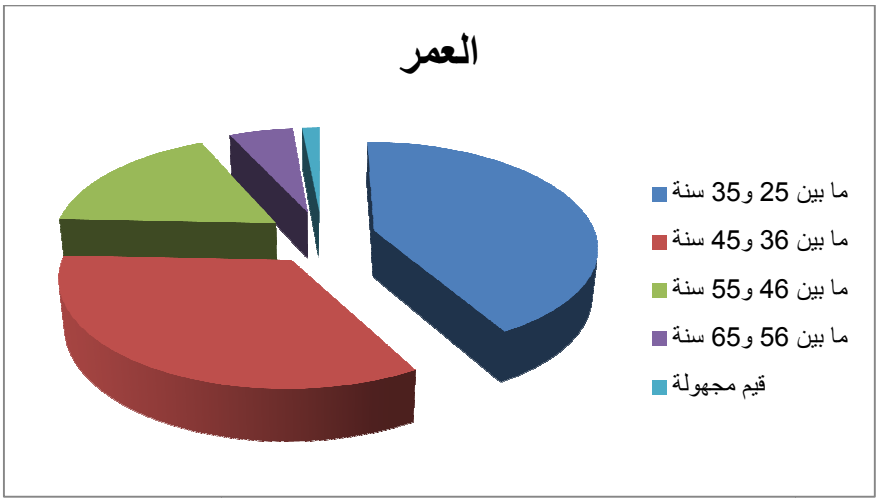

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

3- طبيعة النشاط:

الجدول (10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مدير	3	% 4.1
رئيسة مصلحة أو قسم	18	% 24.3
موظف	53	% 71.6
المجموع	74	% 100

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة (4.1%) من العمال هم مدراء، بينما بلغت نسبة رؤساء المصلحة (24.3%)، في حين نجد بأن أعلى نسبة كانت للموظفين والمقدرة بـ (71.6%).

الشكل (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط

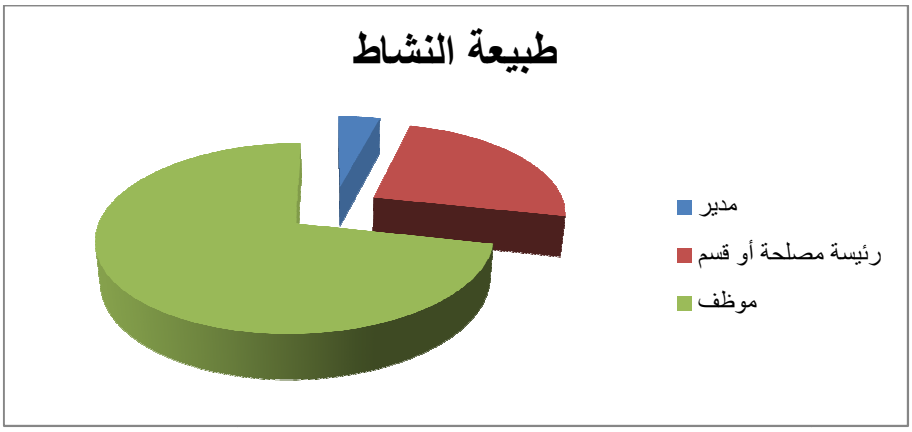

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

4- الخبرة المهنية:

الجدول (11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	% 24.3
ما بين 6 إلى 10 سنوات	26	% 35.1
ما بين 11 إلى 15 سنة	15	% 20.3
أكثر من 16 سنة	14	% 18.9
قيمة مجهولة	1	% 1.4
المجموع	74	% 100

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCELمن الجدول نلاحظ أن 24.3% من أفراد العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما 35.1% خبرتهم ما بين 6 إلى 10 سنوات، 20.3% خبرتهم ما بين 11 إلى 15 سنة، و18.9% كانت خبرتهم أكثر من 16 سنة، كما نجد من الجدول بأن

هناك عامل واحد لم يحدد خبرته وبنسبة 1.4%.فطبيعة مجتمع الدراسة المتكون من ذوي الخبرات الجيدة في مجال أعمالهم تمكنهم من الوفاء بمتطلبات و مسؤوليات هذه الأعمال وهذه الحقيقة مرتبطة بتوزيع هذه الدراسة حسب الخبرة المهنية.

الشكل (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

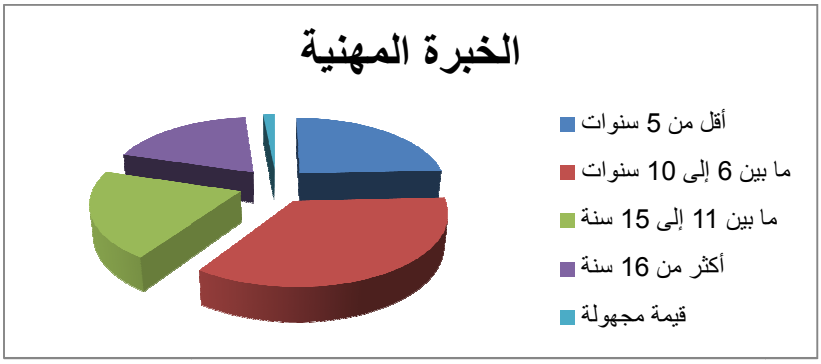

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

5- المستوى التعليمي:

الجدول (12): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	10	% 13.5
ليسانس	46	% 62.2
ماستر	17	% 23
ماجستير	1	% 1.4
المجموع	74	% 100

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

نلاحظ من معطيات الجدول بأن نسبة 13.5%من العمال مستواهم الدراسي في الباكالوريا، بينما 62.2% مؤهلهم ليسانس، و23% متحصلين على ماستر، في حين نجد أن هناك عامل واحد بنسبة 1.4%متحصل على شهادة الماجستير.

ونستنتج من الجدول بأن الجامعيين أكثر نسبة من التوظيف عن غيرهم وهذا راجع إلى تمتع سوق العمل الجزائري بوفرة العرض من طالبي العمل المؤهلين و الحاصلين على شهادات الجامعية. مما انعكس على ثقافة التوظيف في البنوك بحيث أصبح دلك شرطا أساسيا من شروط التوظيف لدى البنوك.

الشكل (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

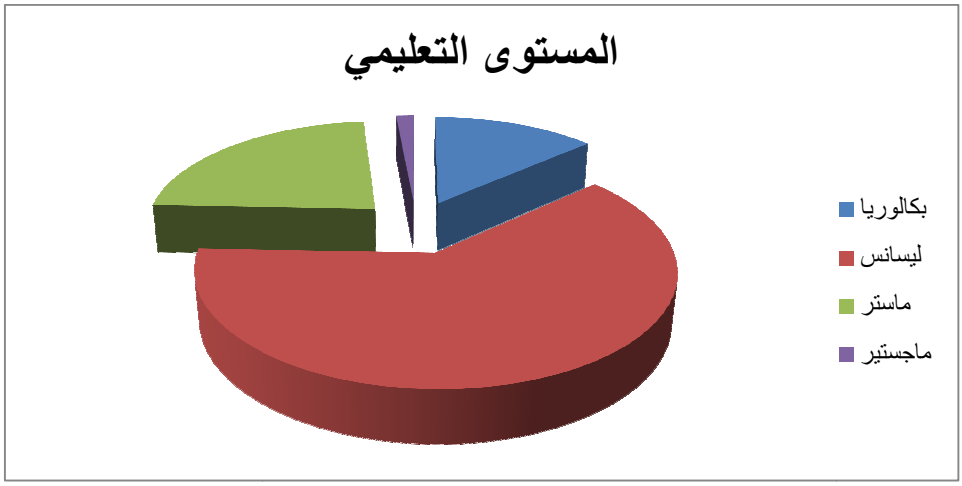

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

6.تحليل بيانات الاستبيان:

أن السلم المعتمد في الدراسة هو سلم "ليكرت" الخماسي فإنه توجد أربعة مسافات بين كل درجة وأخرى، وتم تحديد طول الفترة من خلال قسمة أعلى بديل على عدد المسافات (5/4) فتحصلنا على مسافة تساوي 0.80.

الجدول رقم (13): يوضح المتوسطات المرجحة.

المتوسط المرجح	الدرجة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

أولا: المحور الأول: الحوكمة البنكية:

الجدول (14): يوضح إجابات أفراد العينة على تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	7	8	0	0	0	4.47	0.516	موافق بشدة
	النسبة	46.7	53.3	-	-	-			
BADR	التكرار	5	16	5	1	-	3.89	0.847	موافق
	النسبة	17.9	57.1	17.9	3.6	-			
BDL	التكرار	4	3	2	-	-	4,22	0,833	موافق بشدة
	النسبة	44.4	33.3	22.2	-	-			
BEA	التكرار	5	12	-	1	4	3,59	1,403	موافق
	النسبة	22.7	54.5	-	4.5	18.2			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على كون أن الحوكمة تحدد موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.59) و(4.47) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (07): يوضح إجابات أفراد العينة على تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسئوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف

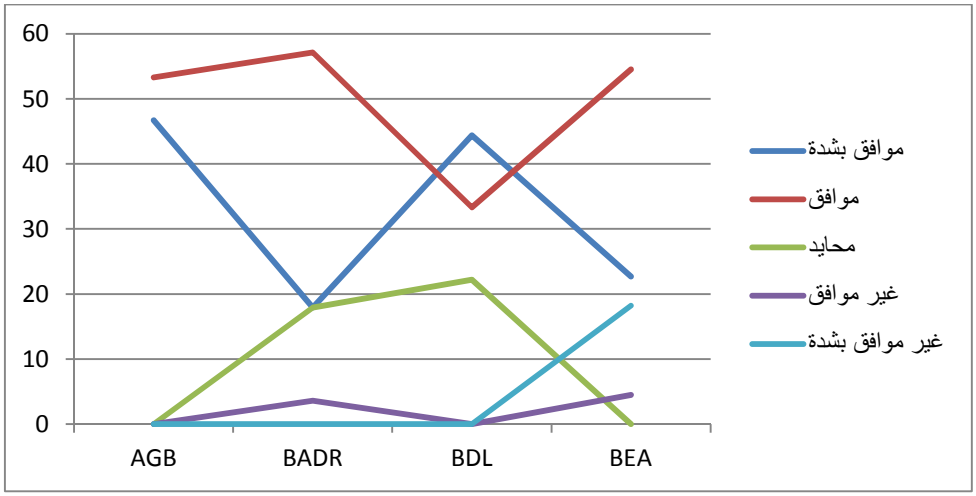

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (15): يوضح إجابات أفراد العينة على يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	–	–	–	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	4	18	3	1	1	3.85	0.864	موافق
	النسبة	14.3	64.3	10.7	3.6	3.6			
BDL	التكرار	1	5	2	1	–	3,67	0,866	موافق
	النسبة	11.1	55.6	22.2	11.1	–			
BEA	التكرار	5	14	–	–	2	3,95	1,071	موافق
	النسبة	22.7	63.6	–	–	9.1			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.85) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (08): يوضح إجابات أفراد العينة على يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك

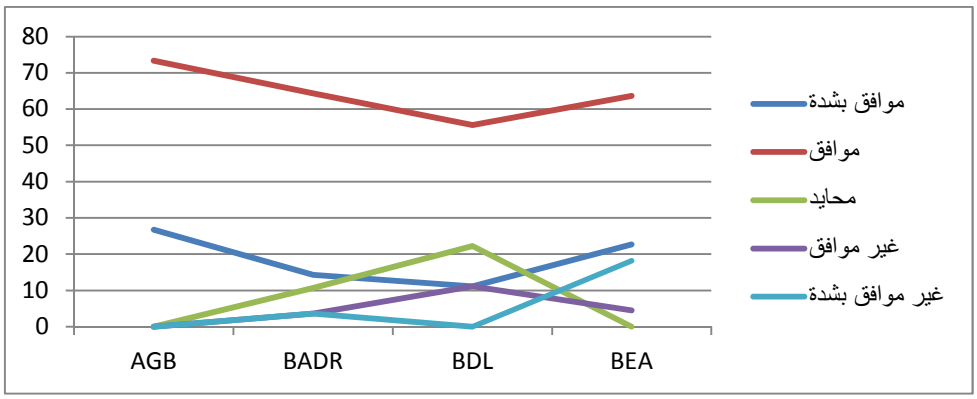

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (16): يوضح إجابات أفراد العينة على توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	7	8	–	–	–	4.47	0.516	موافق بشدة
	النسبة	46.7	53.3	–	–	–			
BADR	التكرار	2	18	6	–	1	3.74	0.764	موافق
	النسبة	7.1	64.3	21.4	–	3.6			
BDL	التكرار	2	3	2	–	2	3,33	1.50	محايد
	النسبة	22.2	33.2	22.2	–	22.2			
BEA	التكرار	6	12	3	–	1	4,00	0,92	موافق

	6		4.5	-	13.6	54.5	27.3	النسبة	

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.74) و(4.74) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة"، بينما نجد عمال بنك (BDL) يشيرون إلى أحيانا مما يشير إلى أنه هناك اختلاف بين عمال بنك (BDL) عن عمال بنوك (BEA, BADR, AGB).

الشكل (09): يوضح إجابات أفراد العينة على توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك وخارجه في تحسين أدائه

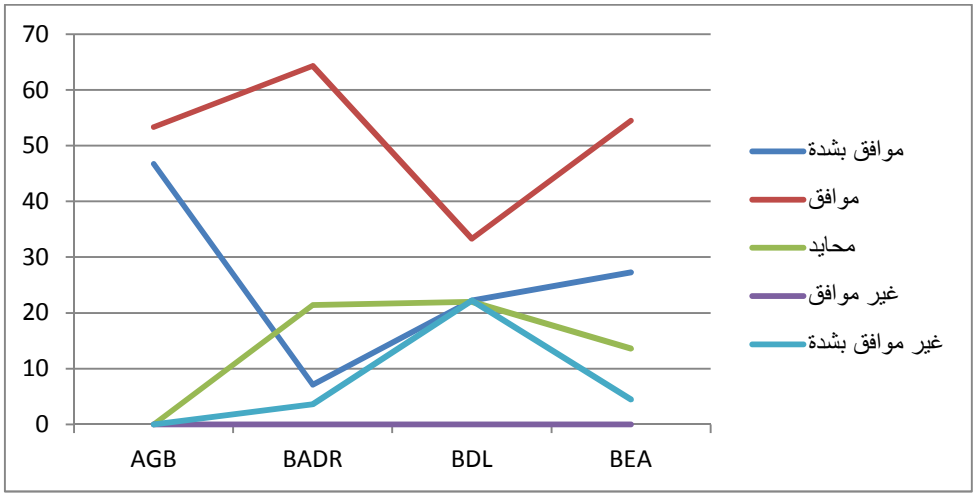

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (17): يوضح إجابات أفراد العينة على تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	8	2	-	1	3.93	1.033	موافق
	النسبة	26.7	53.3	13.3	-	6.7			
BADR	التكرار	3	14	6	1	3	3.48	1.122	موافق

			10.7	3.6	21.4	50	10.7	النسبة	
موافق بشدة	0.667	4,22	–	–	1	5	3	التكرار	BDL
			–	–	11.1	55.6	33.3	النسبة	
موافق	1,432	3,36	5	–	3	10	4	التكرار	BEA
			22.7	–	13.6	45.5	18.2	النسبة	

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.36) و(4.22) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (10): يوضح إجابات أفراد العينة على تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي والإداري والمحاسبي الذي تتعرض له المصارف

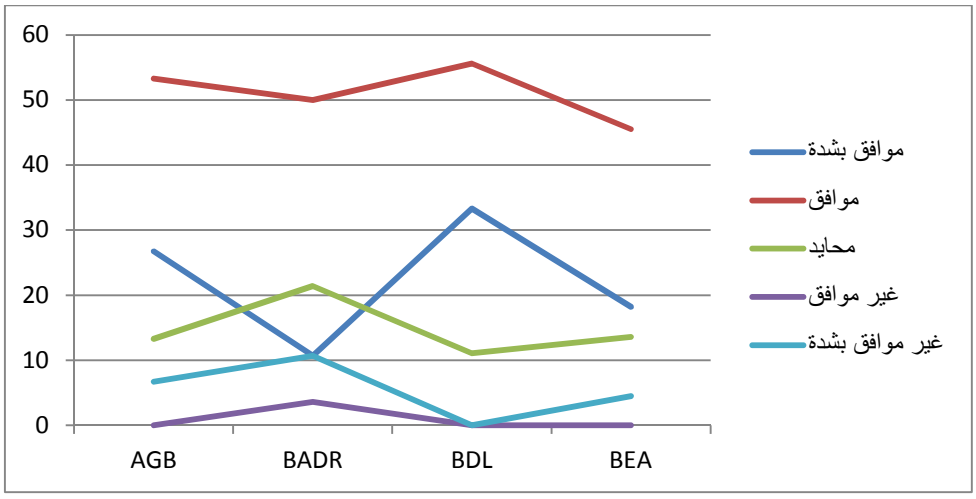

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (18): يوضح إجابات أفراد العينة على ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمنن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	5	8	2	–	–	4.20	0.670	موافق بشدة
	النسبة	33.3	53.3	13.3	–	–			
BADR	التكرار	2	15	9	–	1	3.63	0.792	موافق
	النسبة	7.1	53.6	32.1	–	3.6			
BDL	التكرار	1	6	1	–	1	3,67	1,118	موافق
	النسبة	11.1	66.7	11.1	–	11.1			
BEA	التكرار	5	13	2	–	2	3,86	1,082	موافق
	النسبة	22.7	59.1	9.1	–	9.1			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمنن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.63) و(4.20) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (11): يوضح إجابات أفراد العينة على ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع

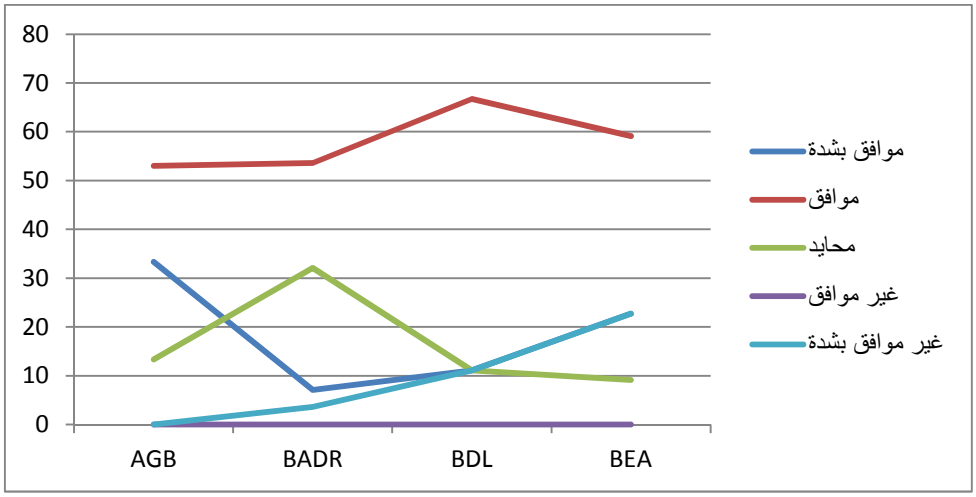

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (19): يوضح إجابات أفراد العينة على تتمتع الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	6	8	–	–	–	4.43	0.514	موافق بشدة
	النسبة	40	53.3	–	–	–			
BADR	التكرار	3	15	8	–	1	3.70	0.823	موافق
	النسبة	10.7	53.6	28.6	–	3.6			
BDL	التكرار	–	6	2	1	–	3,56	0,726	موافق
	النسبة	–	66.7	22.2	11.1	–			
BEA	التكرار	1	14	5	–	2	3,55	0,963	موافق
	النسبة	4.5	63.6	22.7	–	9.1			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على تتمتع

الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.55) و(4.43) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (12): يوضح إجابات أفراد العينة على تتمتع الهيئات الاستشرافية والرقابية بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية

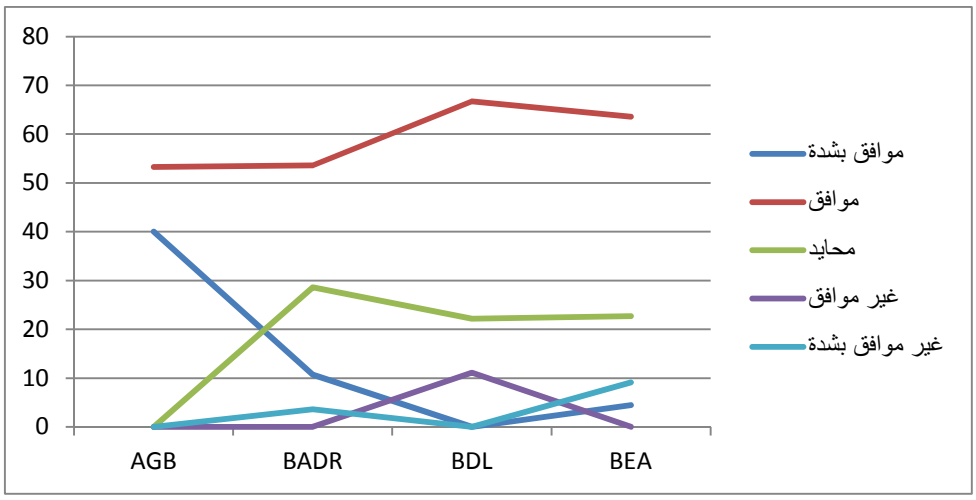

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (20): يوضح إجابات أفراد العينة على تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	5	7	2	–	–	4.21	0.699	موافق بشدة
	النسبة	33.3	46.7	13.3	–	–			
BADR	التكرار	2	18	6	–	–	3.85	0.543	موافق
	النسبة	7.1	64.3	21.4	–	–			
BDL	التكرار	2	6	1	–	–	4,11	0,601	موافق
	النسبة	22.2	66.7	11.1	–	–			
BEA	التكرار	4	15	1	1	1	3,91	0,921	موافق
	النسبة	18.2	68.2	4.5	4.5	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.85) و(4.21) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (13): يوضح إجابات أفراد العينة على تعمل حوكمة البنوك على الرفع من مستوى وكفاءة السوق

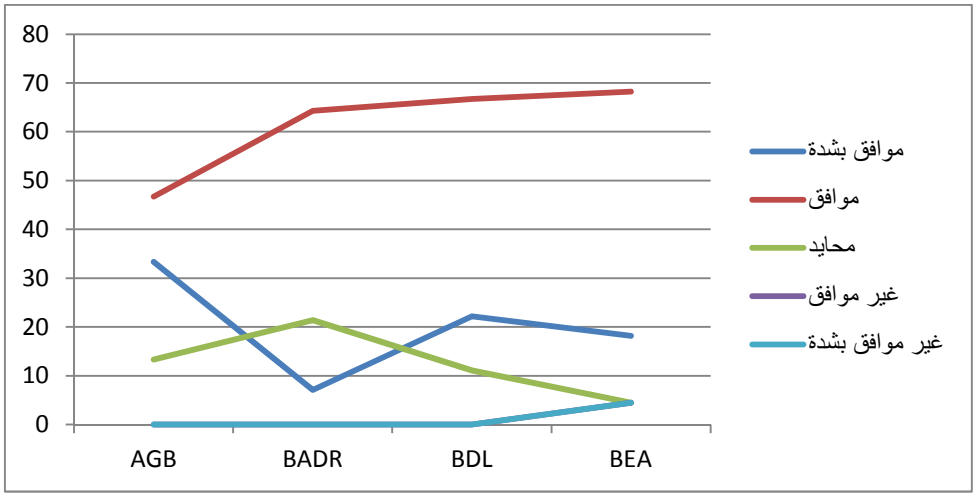

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ثانيا: المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية:

الجدول (21): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	7	7	1	–	–	4.40	0.632	موافق بشدة
	النسبة	46.7	46.7	6.7	–	–			
BADR	التكرار	6	19	3	–	–	4.11	0.567	موافق
	النسبة	21.4	67.9	10.7	–	–			
BDL	التكرار	1	6	1	–	1	3,67	1.118	موافق

			11.1	–	11.1	66.7	11.1	النسبة	
موافق بشدة	0,568	4,32	–	–	1	13	8	التكرار	BEA
			–	–	4.5	59.1	36.4	النسبة	

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.67) و(4.40) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (14): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية

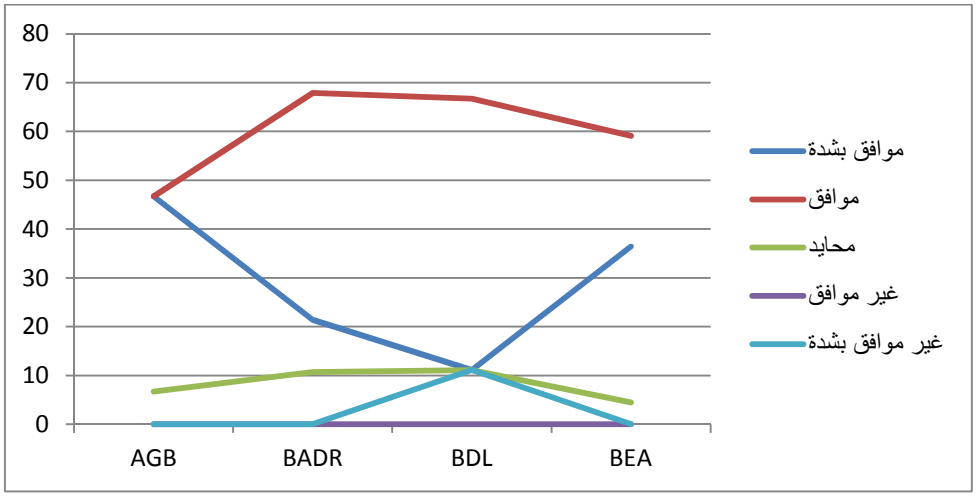

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (22): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	0	0	0	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	4	19	5	–	–	3.96	0.576	موافق
	النسبة	14.6	67.9	17.9	–	–			
BDL	التكرار	2	7	–	–	–	4,22	0,441	موافق بشدة
	النسبة	22.2	77.8	–	–	–			
BEA	التكرار	6	15	–	1	–	4,18	0,664	موافق
	النسبة	27.3	68.2	–	4.5	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.96) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (15): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر

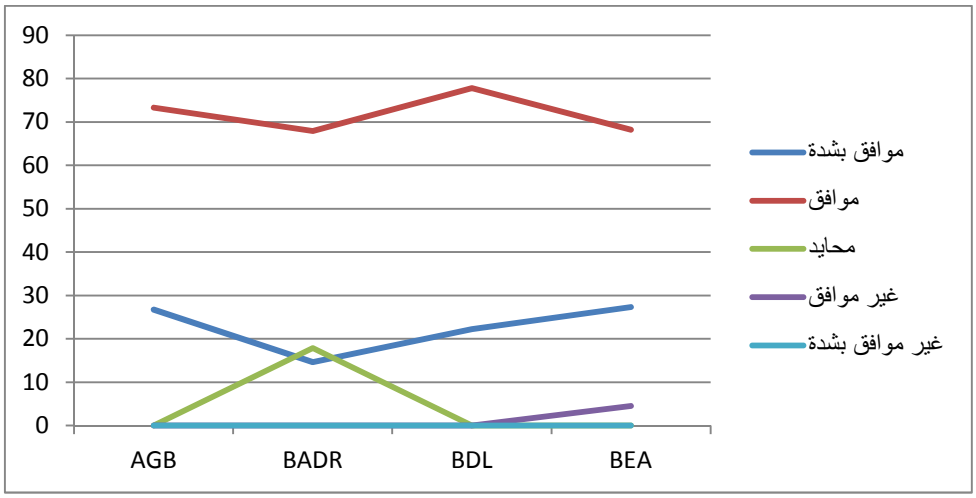

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (23): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	5	9	1	–	–	4.27	0.594	موافق بشدة
	النسبة	33.3	60	6.7	–	–			
BADR	التكرار	5	19	4	–	–	4.04	0.576	موافق
	النسبة	17.9	67.9	14.3	–	–			
BDL	التكرار	2	7	–	–	–	4,22	0,441	موافق بشدة
	النسبة	22.2	77.8	–	–	–			
BEA	التكرار	9	13	–	–	–	4,41	0,503	موافق بشدة
	النسبة	40.9	59.1	–	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على قيام إدارة البنك بصياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (4.04) و(4.41) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (16): يوضح إجابات أفراد العينة على قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر

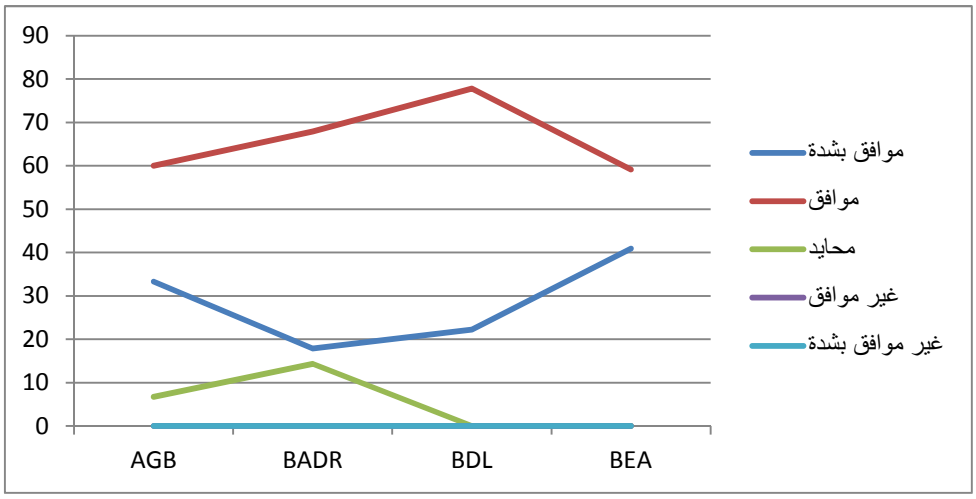

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (24): يوضح إجابات أفراد العينة على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	–	–	–	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	5	13	9	–	–	3.85	0.718	موافق
	النسبة	17.9	64.4	32.1	–	–			
BDL	التكرار	3	5	–	–	1	4,00	1,225	موافق
	النسبة	33.5	55.6	–	–	11.1			

BEA	التكرار	9	12	1	–	–	4,36	0,581	موافق بشدة
	النسبة	40.9	54.5	4.5	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.85) و(4.36) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (17): يوضح إجابات أفراد العينة على اللجنة التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر

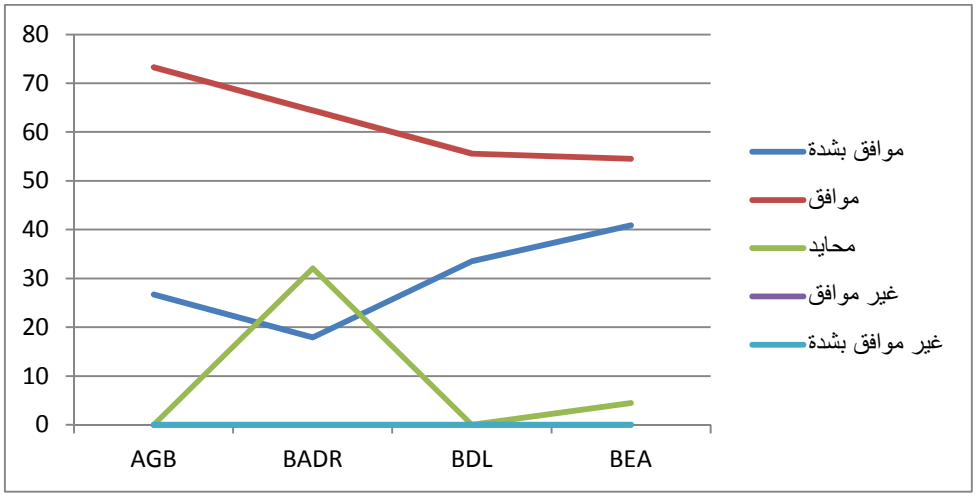

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (25): يوضح إجابات أفراد العينة على ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	3	9	3	–	–	4.00	0.655	موافق
	النسبة	20	60	20	–	–			
BADR	التكرار	2	17	8	–	–	3.78	0.577	موافق
	النسبة	7.1	60.7	28.6	–	–			

BDL	التكرار	1	6	2	–	–	3,89	0,601	موافق
	النسبة	11.1	66.7	22.2	–	–			
BEA	التكرار	8	12	–	1	–	4,29	0,717	موافق بشدة
	النسبة	36.4	54.5	–	4.5	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.78) و(4.29) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (18): يوضح إجابات أفراد العينة على ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين

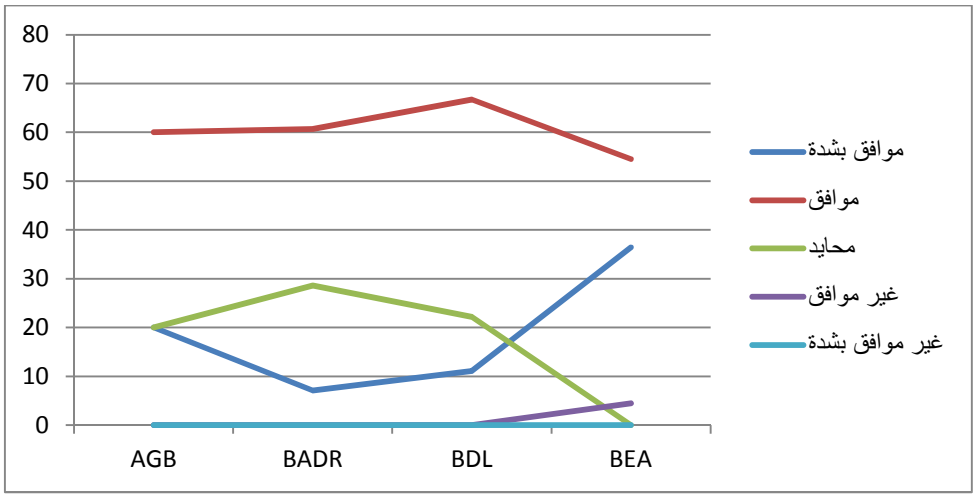

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (26): يوضح إجابات أفراد العينة على يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	5	10	–	–	–	4.33	0.488	موافق بشدة
	النسبة	33.3	66.7	–	–	–			

BADR	التكرار	4	18	6	–	–	3.93	0.604	موافق
	النسبة	14.3	64.3	21.4	–	–			موافق
BDL	التكرار	2	4	2	1	–	3,67	1.225	موافق
	النسبة	22.2	44.4	22.2	11.1	–			
BEA	التكرار	3	15	4	–	–	3,95	0,575	موافق
	النسبة	13.6	68.2	18.2	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.67) و(4.33) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (19): يوضح إجابات أفراد العينة على يتم الإعلان عن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة

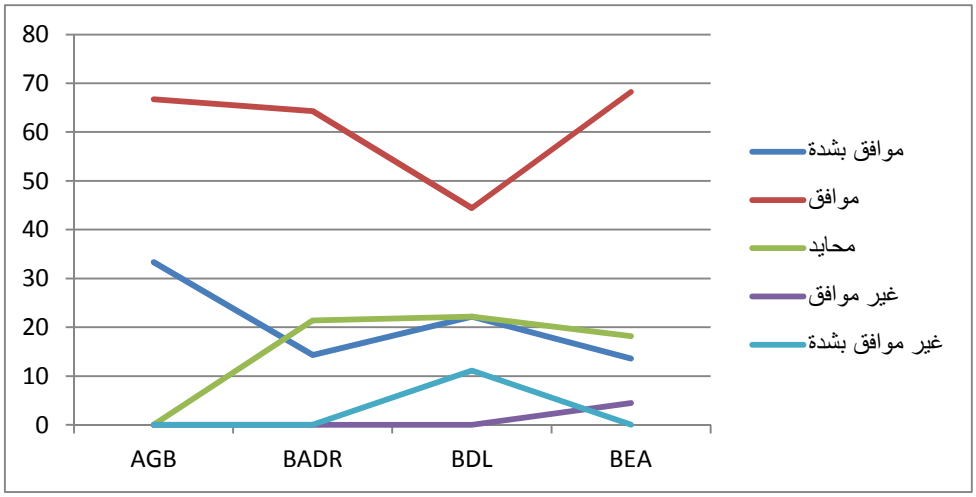

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (27): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	10	1	–	–	4.20	0.561	موافق بشدة
	النسبة	26.7	66.7	6.7	–	–			
BADR	التكرار	3	17	8	–	–	3.82	0.612	موافق
	النسبة	10.7	60.7	28.6	–	–			
BDL	التكرار	1	8	–	–	–	4,11	0,333	موافق
	النسبة	11.8	88.9	–	–	–			
BEA	التكرار	8	11	2	1	–	4,18	0,795	موافق
	النسبة	36.4	50	9.1	4.5	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.82) و(4.20) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (20): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من صحة المعلومات والبيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري

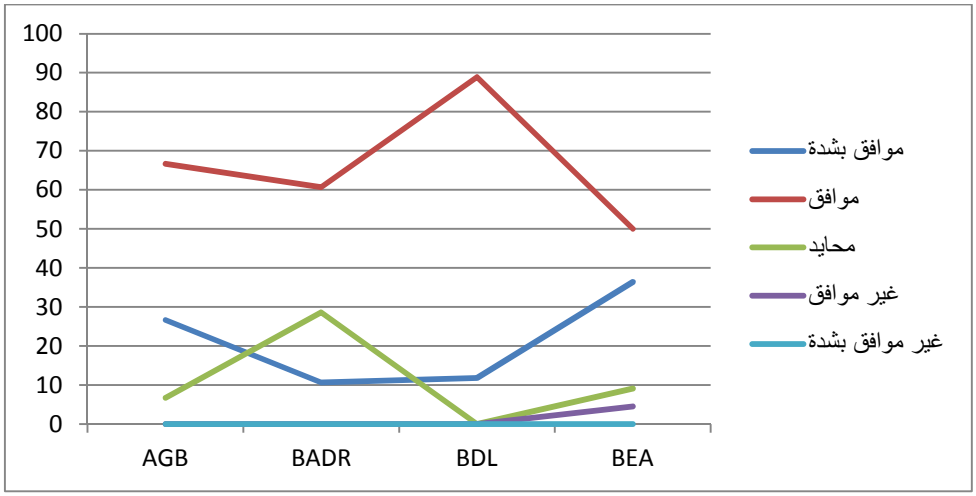

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (28): يوضح إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	–	–	–	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	3	5	10	–	–	3.75	0.645	موافق
	النسبة	10.7	53.6	35.7	–	–			
BDL	التكرار	3	6	–	–	–	4,33	0,500	موافق بشدة
	النسبة	33.6	66.7	–	–	–			
BEA	التكرار	6	14	2	–	–	4,18	0,588	موافق
	النسبة	27.3	63.6	9.1	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.75) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (21): يوضح إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر

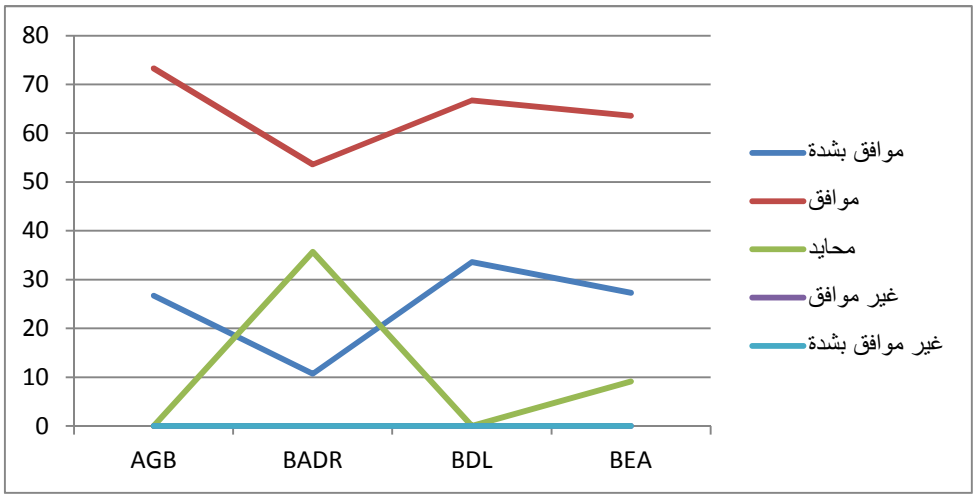

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ثالثا: المحور الثالث مدى التزام البنك في مواجهة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل1،2، 3

البعد الأول: مقررات لجنة بازل الأولى

الجدول (29): يوضح إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	7	6	1	1	0	4.27	0.884	موافق بشدة
	النسبة	46.7	40	6.7	6.7	-			
BADR	التكرار	7	16	1	-	2	4.00	1.020	موافق

			7.1	-	3.6	57.1	25	النسبة	
موافق	0,707	4,00	-	-	2	5	2	التكرار	BDL
			-	-	22.2	55.6	22.5	النسبة	
موافق	0,844	3,95	-	1	5	10	6	التكرار	BEA
			-	4.5	22.7	45.5	27.3	النسبة	

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8% حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.95) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (22): يوضح إجابات أفراد العينة على يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%

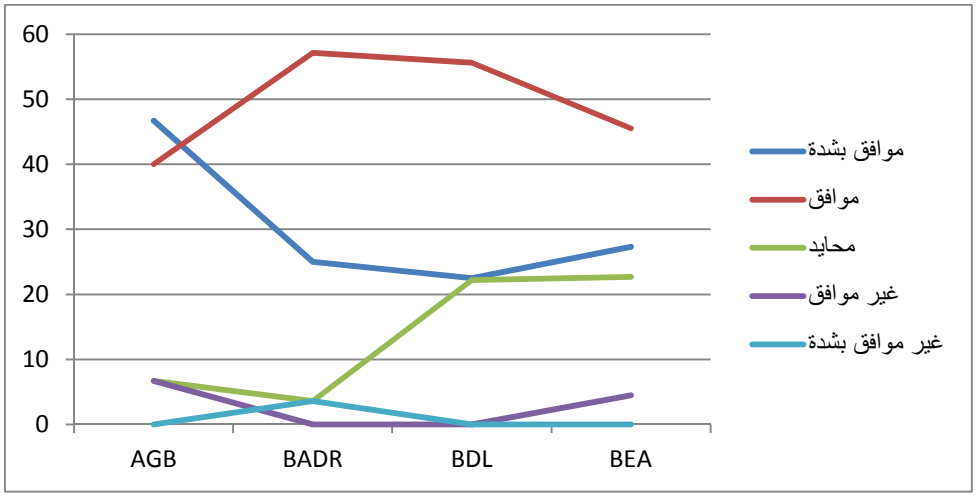

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (30): يوضح إجابات أفراد العينة على يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة

النتيجة	الانحراف	المتوسط	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البنك	
موافق	0.594	4.27	-	-	1	9	5	التكرار	AGB

	النسبة	33.3	60	6.7	-	-			بشدة
BADR	التكرار	1	21	3	2	-	3.78	0.641	موافق
	النسبة	3.6	75	10.7	7.1	-			
BDL	التكرار	1	7	1	-	-	4,00	0,500	موافق
	النسبة	11.1	77.8	11.1	-	-			
BEA	التكرار	7	10	1	-	1	4,16	0,958	موافق
	النسبة	31.8	45.5	4.5	-	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.78) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (23): يوضح إجابات أفراد العينة على يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة

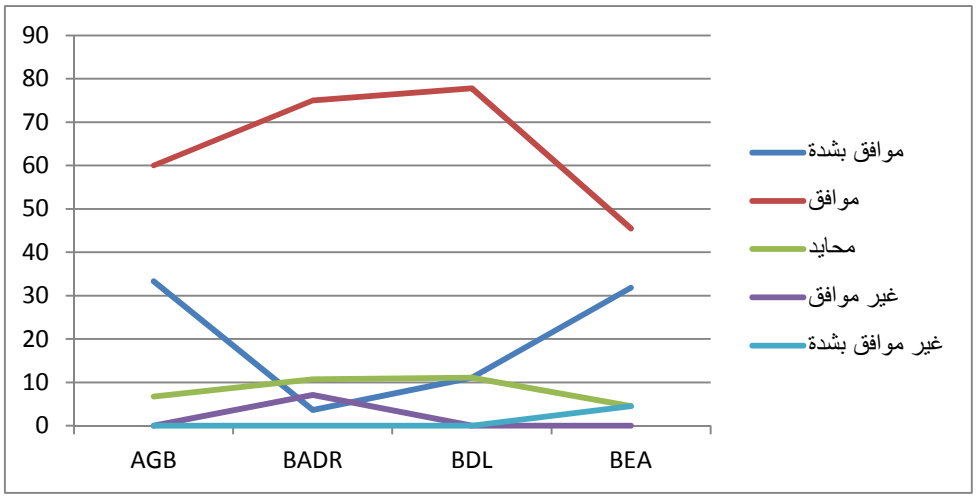

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (31): يوضح إجابات أفراد العينة على يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	6	8	1	-	-	4.33	0.617	موافق بشدة
	النسبة	40	53.3	6.7	-	-			
BADR	التكرار	4	16	7	1	-	3.82	0.723	موافق
	النسبة	14.3	57.1	25	3.6	-			
BDL	التكرار	1	5	2	-	1	3,56	1,130	موافق
	النسبة	11.5	55.6	22.2	-	11.1			
BEA	التكرار	8	9	-	1	1	4,16	1,068	موافق
	النسبة	36.4	40.9	-	4.5	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.56) و(4.33) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (24): يوضح إجابات أفراد العينة على يهتم البنك بنوعية الأصول وتكوين مخصصات كافية لها

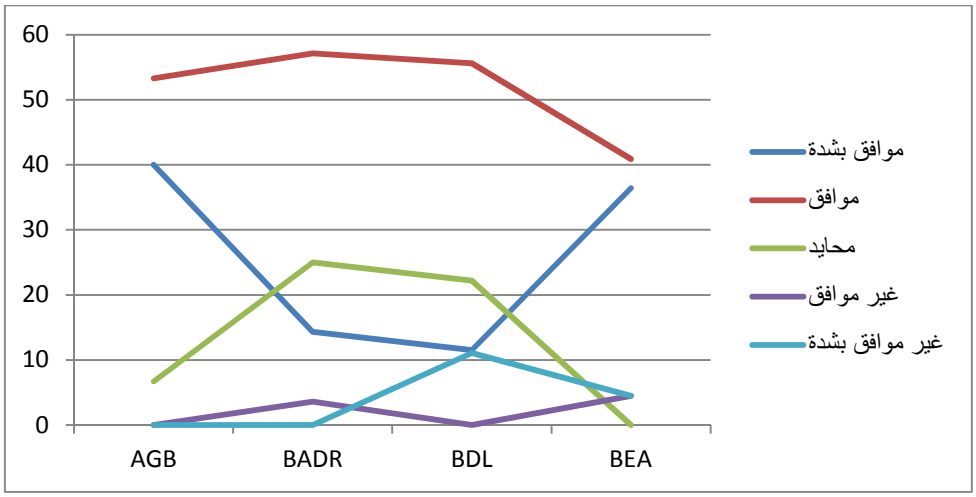

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (32): يوضح إجابات أفراد العينة على يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	6	8	1	–	–	4.33	0.617	موافق بشدة
	النسبة	40	53.3	6.7	–	–			
BADR	التكرار	4	16	7	1	–	3.82	0.723	موافق
	النسبة	14.3	57.1	25	3.1	–			
BDL	التكرار	6	2	–	1	–	3,44	1,014	موافق
	النسبة	66.7	22.2	–	11.1	–			
BEA	التكرار	5	9	4	–	1	3,89	0,994	موافق
	النسبة	22.7	40.9	18.2	–	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.44) و(4.33) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (25): يوضح إجابات أفراد العينة على يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول

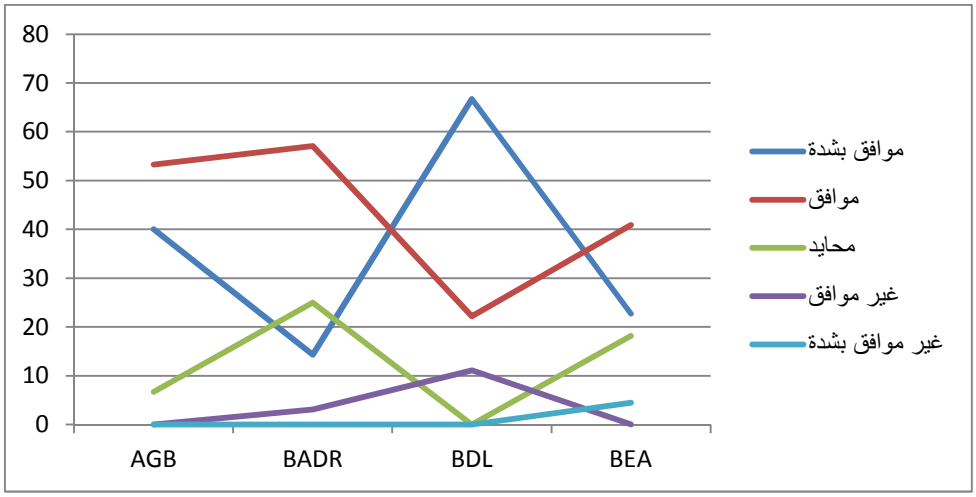

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

البعد الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية:

الجدول (33): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	8	7	–	–	–	4.53	0.516	
	النسبة	53.3	46.7	–	–	–			
BADR	التكرار	7	17	4	–	–	4.11	0.629	
	النسبة	25	60.7	14.3	–	–			
BDL	التكرار	2	4	3	–	–	3,89	0,78	

	النسبة	22.2	44.4	33.3	–	–		2	
BEA	التكرار	7	14	1	–	–	4,27	0,550	
	النسبة	31.8	63.6	4.5	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.89) و(4.53) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (26): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك

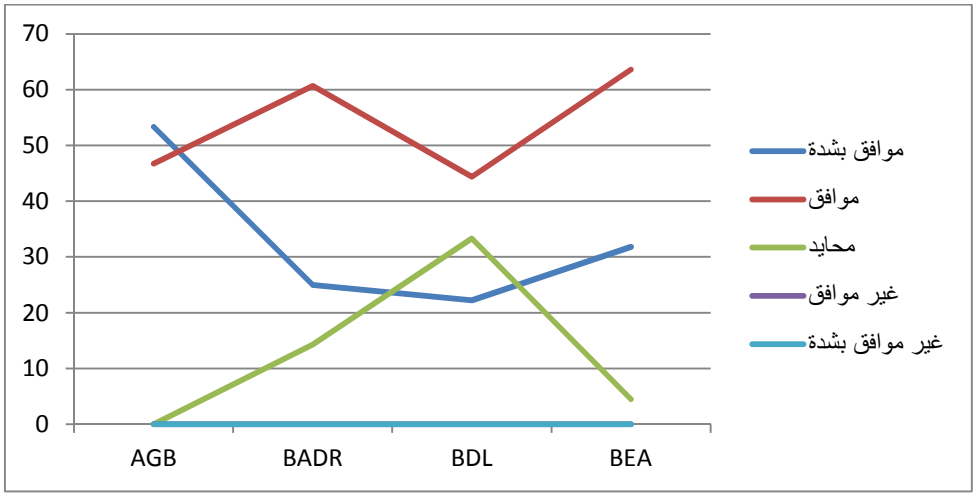

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (34): يوضح إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	9	6	–	–	–	4.40	0.507	موافق

	النسبة	60	40	-	-	-			بشدة
BADR	التكرار	1	18	8	-	1	3.64	0.731	موافق
	النسبة	3.6	64.3	28.6	-	3.6			
BDL	التكرار	1	3	3	-	2	3,11	1,364	موافق
	النسبة	11.3	33.3	33.3	-	22.2			
BEA	التكرار	4	12	2	3	1	3,68	1,086	موافق
	النسبة	18.2	54.5	9.1	13.6	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.11) و(4.40) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (27): يوضح إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

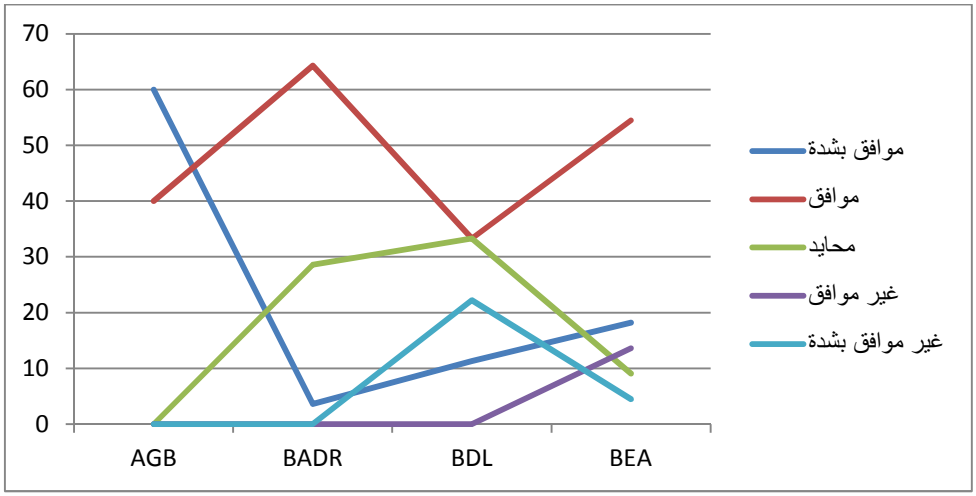

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (35): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	8	7	–	–	–	4.47	0.516	موافق بشدة
	النسبة	46.7	53.3	–	–	–			
BADR	التكرار	3	19	6	–	–	3.89	0.567	موافق
	النسبة	1.7	67.9	21.4	–	–			
BDL	التكرار	1	6	2	–	–	3,89	0,601	موافق
	النسبة	11.1	66.7	22.2	–	–			
BEA	التكرار	5	13	4	–	–	4,05	0,653	موافق
	النسبة	22.7	59.1	18.2	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.89) و(4.47) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (28): يوضح إجابات أفراد العينة على التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية

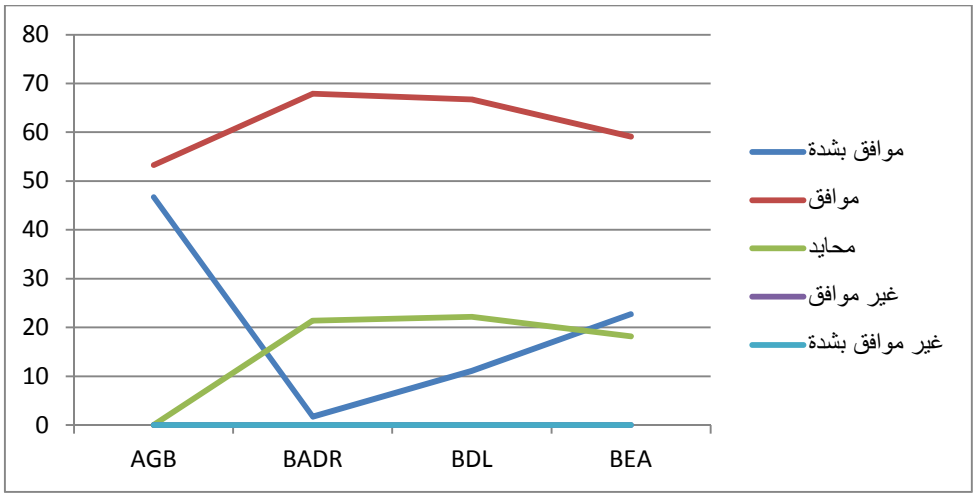

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (36): يوضح إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	8	7	–	–	–	4.53	0.516	موافق بشدة
	النسبة	53.3	46.7	–	–	–			
BADR	التكرار	4	13	10	–	1	3.68	0.863	موافق
	النسبة	14.3	64.4	35.7	–	3.6			
BDL	التكرار	1	5	3	–	–	3,78	0,667	موافق
	النسبة	11.1	55.6	33.3	–	–			
BEA	التكرار	4	12	2	3	1	3,68	1,086	موافق
	النسبة	18.2	54.5	9.1	13.6	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.68) و(4.53) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (29): يوضح إجابات أفراد العينة على التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

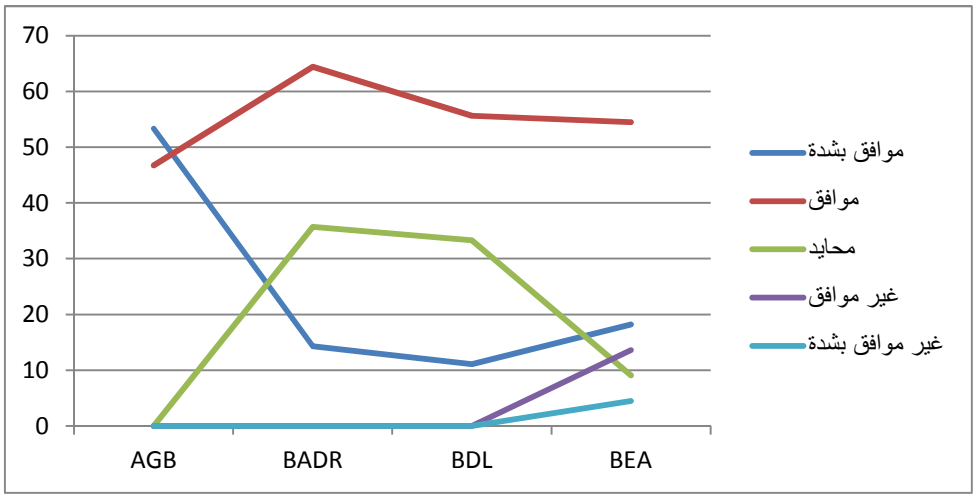

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (37): يوضح إجابات أفراد العينة على تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	6	9	–	–	–	4.40	0.507	موافق بشدة
	النسبة	40	60	–	–	–			
BADR	التكرار	1	22	2	1	1	3.78	0.751	موافق
	النسبة	3.6	78.6	7.1	3.6	3.6			
BDL	التكرار	–	6	2	–	–	3,75	0,463	موافق
	النسبة	–	66.7	22.2	–	–			

BEA	التكرار	6	14	1	1	–	4,14	0,710	موافق
	النسبة	27.3	63.6	4.5	4.5				

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.75) و(4.40) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (30): يوضح إجابات أفراد العينة على تحسن وتدعيم درجة الأمان والانضباط في السوق

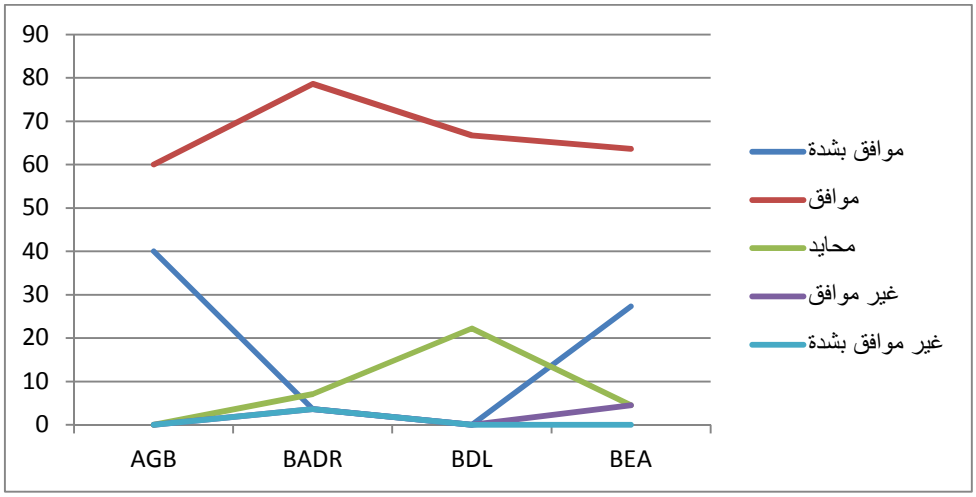

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

البعد الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة

الجدول (38): يوضح إجابات أفراد العينة على بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10%

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	3	12	–	–	–	4.20	0.414	موافق بشدة
	النسبة	20	80	–	–	–			
BADR	التكرار	2	16	7	2	–	3.67	0.734	موافق
	النسبة	7.1	57.1	25	7.1	–			

BDL	التكرار	2	4	3	–	–	3,89	0,782	موافق
	النسبة	22.2	44.4	33.3	–	–			
BEA	التكرار	9	7	6	–	–	4,14	0,834	موافق
	النسبة	40.9	31.8	27.3	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10% حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.67) و(4.20) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (31): يوضح إجابات أفراد العينة على بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10%

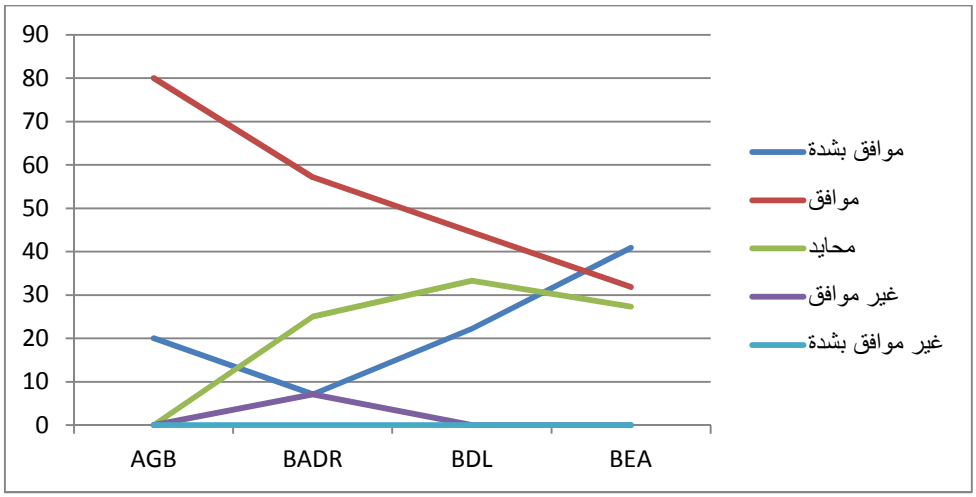

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (39): يوضح إجابات أفراد العينة على يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	6	9	–	–	–	4.40	0.507	موافق بشدة
	النسبة	40	60	–	–	–			

BADR	التكرار	3	16	8	1	-	3.75	0.701	موافق
	النسبة	10.7	57.1	28.6	3.6	-			
BDL	التكرار	2	5	2	-	-	4,00	0,707	موافق
	النسبة	22.2	55.6	22.2	-	-			
BEA	التكرار	11	8	1	-	2	4,18	1,181	موافق
	النسبة	50	36.4	4.5	-	9.1			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.75) و(4.40) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة"

الشكل (32): يوضح إجابات أفراد العينة على يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة

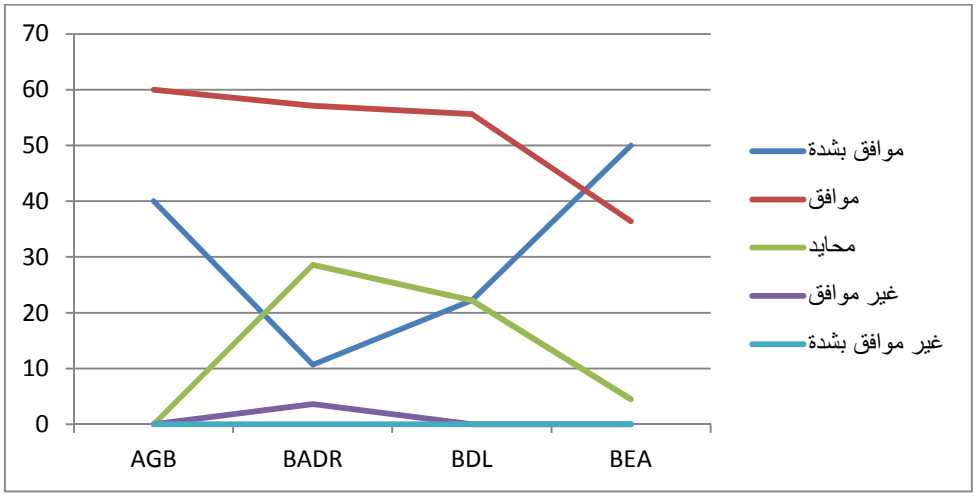

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (40): يوضح إجابات أفراد العينة على بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	10	1	–	–	4.20	0.561	موافق بشدة
	النسبة	26.7	66.7	6.7	–	–			
BADR	التكرار	4	16	7	–	1	3.79	0.833	موافق
	النسبة	14.3	57.1	25	–	3.6			
BDL	التكرار	1	7	1	–	–	4,00	0,500	موافق
	النسبة	11.1	77.8	11.1	–	–			
BEA	التكرار	14	8	–	–	–	4,64	0,492	موافق بشدة
	النسبة	63.6	36.4	–	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.79) و(4.64) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (33): يوضح إجابات أفراد العينة على بعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل

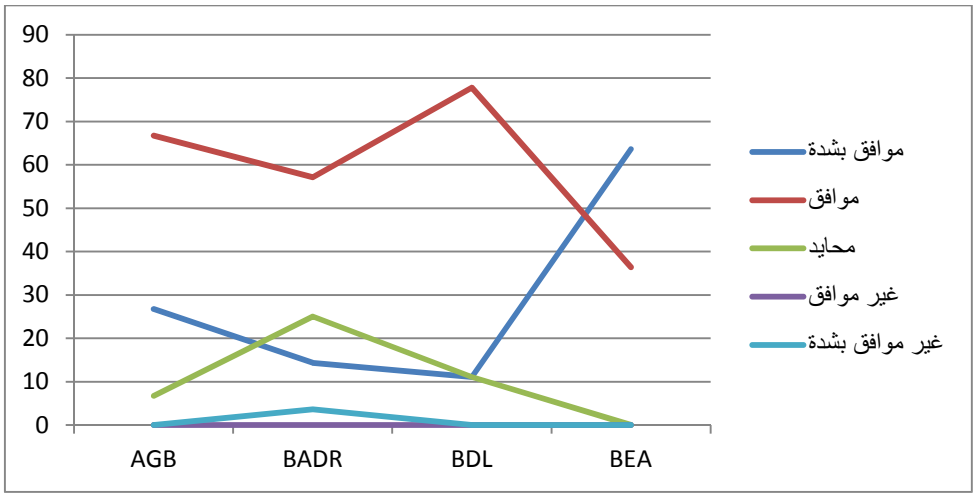

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (41): يوضح إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	–	–	–	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	6	12	10	–	–	3.86	0.756	موافق
	النسبة	21.4	42.9	35.7	–	–			
BDL	التكرار	1	4	4	–	–	3,67	0,707	موافق
	النسبة	11.1	44.4	44.4	–	–			
BEA	التكرار	5	17	–	–	–	4,23	0,429	موافق بشدة
	النسبة	22.7	77.3	–	–	–			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يعمل

البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.67) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (34): يوضح إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل

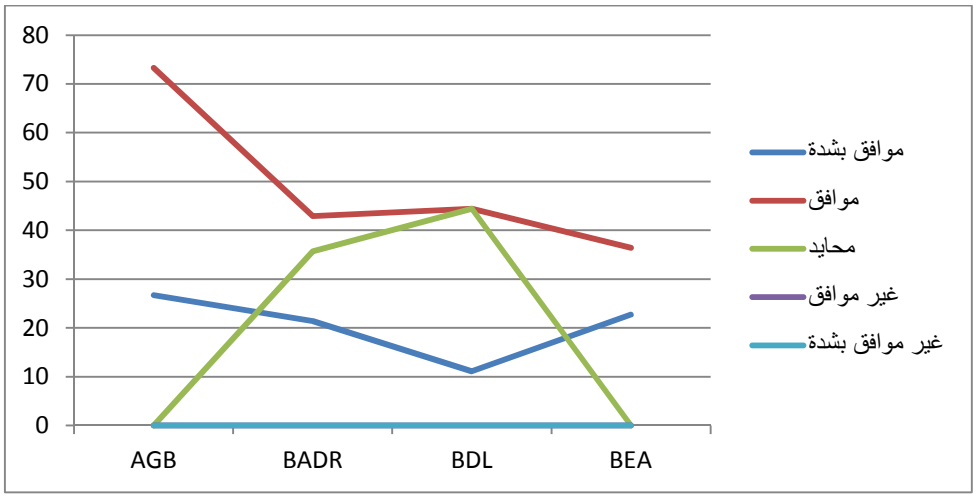

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (42): يوضح إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	4	11	–	–	–	4.27	0.458	موافق بشدة
	النسبة	26.7	73.3	–	–	–			
BADR	التكرار	1	21	5	1	–	3.79	0.568	موافق
	النسبة	3.6	75	17.9	3.6	–			
BDL	التكرار	1	5	1	1	1	3,44	1,236	موافق
	النسبة	11.1	55.6	11.1	11.1	11.1			
BEA	التكرار	3	17	1	–	1	3,95	,785	موافق
	النسبة	13.6	77.3	4.5	–	4.5			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية حيث تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.44) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (35): يوضح إجابات أفراد العينة على يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية

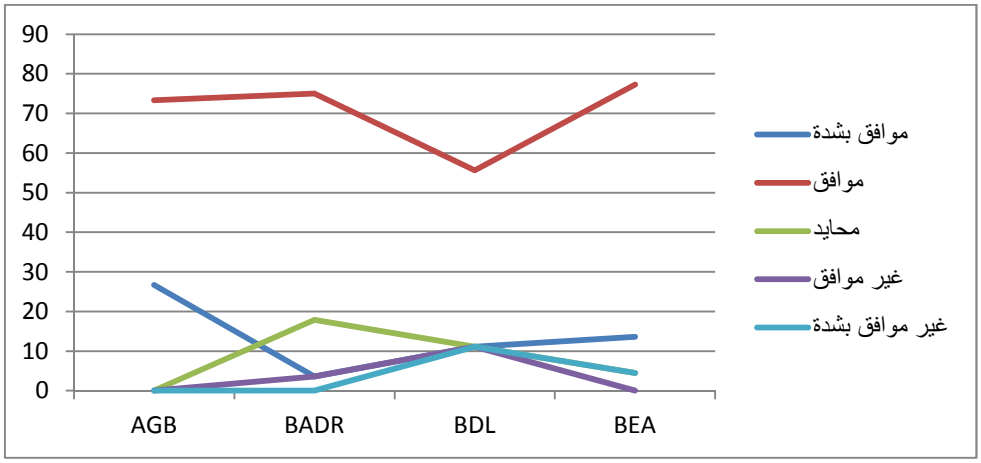

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

الجدول (43): يوضح إجابات أفراد العينة على تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية

البنك		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
AGB	التكرار	5	9	1	–	–	4.27	0.594	موافق بشدة
	النسبة	33.3	60	6.7	–	–			
BADR	التكرار	3	17	7	–	1	3.75	0.799	موافق
	النسبة	10.7	60.7	25	–	3.6			
BDL	التكرار	2	6	1	–	–	4,11	0,601	موافق
	النسبة	22.2	66.7	11.1	–	–			
BEA	التكرار	3	14	1	1	3	3,59	1,221	موافق
	النسبة	13.6	63.6	4.5	4.5	13.6			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عمال بنوك (BEA, BDL, BADR, AGB) قد اتفقوا كلهم على تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية تراوح متوسطهم الحسابي ما بين (3.75) و(4.27) وهو يقع في الفئتين الرابعة والخامسة من سلم ليكرت والتي تقابل "موافق" و"موافق بشدة".

الشكل (36): يوضح إجابات أفراد العينة على تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية

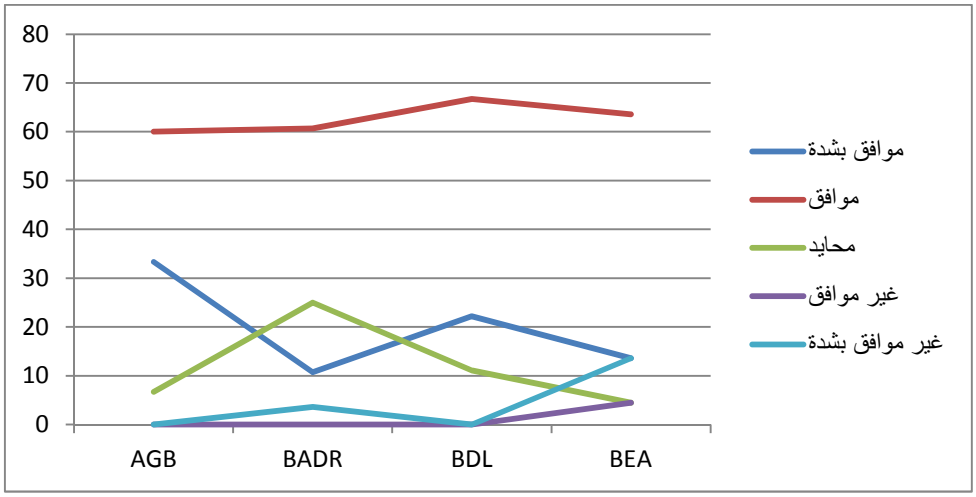

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نصت على: توفر الحوكمة البنكية قواعد للعمل بها في البنوك

H0 : لا تتوفر لدى البنوك قواعد الحوكمة المصرفية

H1 : تتوفر لدى البنوك قواعد الحوكمة المصرفية..

وللإجابة عنها نقوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة إذ كشفت نتائج عما يلي:

الجدول (44): يبين نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الأولى

Valeur de test = 3

	T	DDL	SIG. (BILATERAL)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence a 95%	
					inférieur	supérieur
الحوكمة البنكية	11,008	72	,000	,86014	,7044	1,0159

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ومن خلال معطيات إختبار "ت" يتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب للحوكمة البنكية محل الدراسة أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة تتوفر لدى البنوك قواعد الحوكمة المصرفية ، وعليه يمكن القول أن توفر الحوكمة البنكية قواعد للعمل بها في البنوك .

الفرضية الثانية: نصت على: تعزز إدارة المخاطر المصرفية في البنك على مواجهة المخاطر المصرفية.

H0: لا تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر المصرفية.

H1: تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر المصرفية.

وللإجابة عنها نقوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة إذ كشفت نتائج عما يلي:

الجدول (45): يبين نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الثانية

Valeur de test = 3

	T	DDL	SIG. (BILATERAL)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différenc e a 95%	
					inférieur	supérieur
إدارة المخاطر المصرفية	23,094	73	,000	1,08398	,9904	1,1775

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ومن خلال معطيات إختبار "ت" يتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب لإدارة المخاطر المصرفية أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر المصرفية إذن يمكن القول بأنه تعزز إدارة المخاطر المصرفية في البنك على مواجهة المخاطر المصرفية .

الفرضية الثالثة: نصت على: مدى إلتزام البنك في تطبيق مقررات لجنة بازل3،2،1 لمواجهة المخاطر.

H0: لا تطبق البنوك مقررات لجنة بازل لمواجهة المخاطر و عدم الإلتزام بها

H1: تطبق البنوك مقررات لجنة بازل لمواجهة المخاطر و تلتزم بها.

وللإجابة عنها نقوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة إذ كشفت نتائج عما يلي:

الجدول (46): يبين نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الثالثة

Valeur de test = 3

	T	DDL	SIG. (BILATERAL)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence a 95%	
					inférieur	supérieur
مقررات لجنة بازل 3،2،1	16,839	73	,000	,98198	,8658	1,0982

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ومن خلال معطيات إختبار "ت" يتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب لمقررات لجنة بازل أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة تطبق البنوك مقررات لجنة بازل لمواجهة المخاطر و تلتزم بها ، إذن يمكن القول بأنه مدى إلتزام البنك في تطبيق مقررات لجنة بازل3،2،1 لمواجهة المخاطر.

الفرضية الرئيسية: نصت على : مدى واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية.

H0: لا تتوفر الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية أي أن البنوك التجارية لا تطبق معايير الحوكمة المصرفية.

H1: تتوفر الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية أي أن البنوك التجارية تطبق معايير الحوكمة المصرفية.

وللإجابة عنها نقوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة إذ كشفت نتائج عما يلي:

الجدول (47): يبين نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفرضية الدراسة الرابعة

Valeur de test = 3

	T	DDL	SIG. (BILATERAL)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence a 95%	
					inférieur	Supérieur
واقع تطبيق الحوكمة المصرفية	16,839	73	,000	,98198	,8658	1,0982

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

ومن خلال معطيات إختبار "ت" يتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب واقع تطبيق معايير الحوكمة المصرفية أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة تتوفر الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية أي أن البنوك التجارية تطبق معايير الحوكمة المصرفية، إذن يمكن القول بأنه البنوك الجزائرية تطبق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية

التحليل الإحصائي للمحاور:

الجدول (48): التحليل الإحصائي للمحاور

	N	MINIMUM	MAXIMUM	MEAN	STD. DEVIATION
الحوكمة البنكية	73	1,00	4,86	3,8601	,66758
إدارة المخاطر	74	3,25	4,75	4,0840	,40378

المصرفية					
مدى التزام البنك في مواجهة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل 3،2،1	74	2,33	4.87	3,9820	,50166
واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية	74	2,43	4,77	3,9819	,42247
VALID N (LISTWISE)	73				

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 26

من خلال الجدول نلاحظ بأن محور الحوكمة البنكية بلغ متوسطه الحسابي (3.86) وهو يقع في الفئة الرابعة من فئات المتوسط المرجح التي تعبر عن "موافق"، بينما نجد بأن محور إدارة المخاطر المصرفية فقد قدر متوسطه الحسابي (4.08) وهو يقع أيضا في الفئة الرابعة من فئات المتوسط المرجح والتي تشير إلى "موافق، أما محور التزام البنك في مواجهة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل 1،2،3 فقد أشار متوسطه الحسابي (3.98) أنه يقع في الفئة الرابعة التي تشير أيضا إلى "موافق"، كما يتضح من خلال الجدول بأن المتوسط الحسابي لمجموع الأداة ككل بلغ (3.98) وهو أيضا يعبر عن "موافق"

خاتمة الفصل:

إن تعزيز الممارسات السليمة للحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري يبدأ من بنك الجزائر باعتباره المسئول الرئيسي على تنظيم و رقابة المصارف و الإشراف عليها , مرورا بالدور الذي يلعبه رؤساء مجالس الإدارة للمصارف الجزائرية في الحرص على إرساء مختلف المبادئ و المعايير للحوكمة المصرفية , حيث تتطلب عملية إصلاح النظام المصرفي الجزائري جهد مالي و زمني كبير , فهي تبقى مرهونة بمدى قدرة المصارف على التكيف مع أنماط التسيير العالمية و تجاوز نمط التسيير الحالي.

خاتمة

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم المواضيع التي اهتم بها الاقتصاديون نتيجة الأزمات و الانهيارات التي تعرضت لها معظم الشركات الكبرى ، ومع ظل تطور القطاع البنكي و المصرفي و مثانة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد و قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية و الخارجية ، و لمقابلة هذا التطور اصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الحوكمة ، و خاصة الحوكمة المصرفية التي تتضمن الأساليب و الإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مختلف نشاطات البنك، خصوصا في ظل العولمة المالية التي بسطت أجنحتها في كل المجالات، وجدت البنوك نفسها في بيئة ديناميكية تغزوها المخاطر، و لتجنب هذه الاخيرة ظهرت لجنة بازل حيث اقترحت توصيات فيما يخص التخفيف من حدة هذه المخاطر المتمثلة في الانظمة الاحترازية.

هدفنا من خلال تناولنا هذا البحث إلى معالجة موضوع واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية فحاولنا مناقشته من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية لدراسة التي تمحورت حول : إلى أي مدى يؤدي التطبيق السليم للحوكمة على مستوى النظام المصرفي في تفادي الأزمات الدورية التي يتعرض لها ؟ و ذلك من خلال 3 فصول : الدراسات السابقة ، الجانب النظري ، الجانب التطبيقي.

و على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة و تطبيق مبادئها في القطاع بصفة عامة و القطاع المصرفي بصفة خاصة ، ذلك لأن القطاع البنكي أساس أي نظام اقتصادي إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية.

وعليه ركزت دراستنا على كيفية تطبيق الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية ، فمن خلال دراستنا و تحليلنا لإشكالية بحثنا و المتمثلة في : إلى أي مدى يؤدي التطبيق السليم للحوكمة على مستوى النظام المصرفي في تفادي الأزمات الدورية التي يتعرض لها ؟ و انطلاقا من ذلك قمنا في الجانب النظري بالتطرق إلى الفصل الأول المتمثل في الدراسات السابقة و الفصل الثاني ماهية الحوكمة سواءا حوكمة الشركات أو الحوكمة المصرفية وفقا لتوصيات لجنة بازل لرقابة المصرفية ، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة ميدانية على عينة من البنوك الناشطة في ولاية سعيدة لنخلص في النهاية إلى جملة من النتائج تأكد صحة أو خطأ الفرضيات و من ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع.

خاتمة

نتائج البحث:

1. تعتمد الأنظمة الاحترازية على معايير لجنة بازل المتمثلة في كفاية رأس المال، السيولة و التي تهدف إلى تحقيق تطبيق لكامل هذه المعايير بالكيفية التي تضمن تغطية المخاطر الكبرى للمصارف كخطر القرض ، خطر السوق ، خطر العملياتي على المستوى الفردي لكل منها.
2. إدراج معيار السيولة ليتضمن نسبتين و هما: نسبة السيولة على المدى القصير، نسبة السيولة على المدى الطويل.
3. كان أثر الأزمة المالية سنة 2008 عميق على مستوى البنوك و نتيجة للأثار التي خلقتها قامت لجنة بازل بإصدار معايير جديدة لها متمثلة في لجنة بازل 3.
4. أصبح تطبيق الحوكمة ضرورة حتمية حتى تتمكن من تحسين اداء البنك و فعاليته.

نتائج اختبار الفرضيات : قد قامت دراستنا على 3 فرضيات:

الفرضية الأولى : تتوفر لدى البنوك قواعد للحوكمة المصرفية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة على أن البنوك الجزائرية تتوفر لديها قواعد الحوكمة المصرفية حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.86 التي تقع في الفئة الرابعة التي تعبر عن " موافق " و هذا ما يذل عن موافقة عمال البنوك محل الدراسة على ذلك . **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية : تساعد إدارة المخاطر المصرفية البنك في مواجهة المخاطر

توصلنا من خلال هذه الدراسة على أن إدارة المخاطر المصرفية تلعب دورا أساسيا حيث تساهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.08 التي تقع في الفئة الرابعة التي تعبر عن " موافق " و هذا ما يذل عن موافقة عمال البنوك محل الدراسة على ذلك . **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة : تلتزم البنوك على مقررات لجنة بازل 3،2،1 في مواجهة المخاطر المصرفية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تلتزم بمقررات لجنة بازل 3،2،1 في مواجهة المخاطر المصرفية حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.98 التي تقع في الفئة الرابعة التي تعبر عن " موافق " و هذا ما يذل عن موافقة عمال البنوك محل الدراسة على ذلك . **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

خاتمة

الفرضية الرابعة : التي تمثل إشكالية الدراسة و التي نصت على مدى واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تطبق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.98 التي تقع في الفئة الرابعة التي تعبر عن "موافق " و هذا ما يدل عن موافقة عمال البنوك محل الدراسة على ذلك . **و هذا ما يثبت صحة الإشكالية الدراسة**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- ابراهيم أبو العلا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها و الحلول من المنظور الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009.

2- أمال دريد أبو شهيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر، الأردن، سنة 2013.

3- حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية "محاولة للفهم " ، دار النهضة العربية لطباعة و التوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2008.

4- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء لنشر و التوزيع ، الطبعة السادسة، الأردن.

5- محمد عيد بلبع، حوكمة الشركات و دورها في مواجهة الاختلالات المالية و الإدارية "دراسة تطبيقية على قطاع الغزل و النسيج في مصر" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، سنة 2016.

6 محمد مصطفى سليمان،دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري – دراسة مقارنة، ط2 الدار الجامعية، مصر، 2009.

7- سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر 2004.

8- سهير إبراهيم الشمولي، حوكمة الشركات، دار الإعصار العلمي لنشر و التوزيع، ط1، 2016.

9- شقيري نوري نوسى ، محمود ابراهيم نور وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012.

10- عزت عبد الحميد البرعي، "رؤوس الأموال الساخنة و الأزمات المالية و الاقتصادية: دراسة تطبيقية لأزمة المكسيك و الأزمة الآسيوية"، ط1، مركز المحروسة للبحوث و التجريب و النشر، مصر، سنة 2002.

11- محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال: الظاهرة الأسباب، العلاج، مجموعة النيل العربية ،ط1، القاهرة، مصر، 2003.

12- محمد الجبالي، ايهاب نظمي، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2012.
13- محمد محمود المكاوي، الازمات الاقتصادية العالمية – المفهوم- النظريات التي تفسر الأزمات
14- دراسة شخصية لأسباب الأزمات، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع، مصر، 2012.
محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، سنة 2018.

ثانيا: الأطروحات:

1- أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الاستقرار المالي " دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العالمة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ل م د في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العري بم مهيدي – أم البواقي، سنة 2016./2015
2- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود ، البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة 2015/2014.

3- بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية و مدى إلتزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 3، جامعة بغداد.

4- بن براهيمي محمد أمين، موساوي عبد الكريم، الحوكمة المؤسسية البنكية وفق مقررات لجنة بازل 3 وكالات سعيدة AGB. CPA. BDL نموذجا لسنة 2018 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير ، تخصص إدارة بنكية، جامعة سعيدة سنة 2018/2017 .
5- بهية مسباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، فلسطين، سنة 2008 .
6- تبري ارزقي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون،تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة.

7- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك و التقليدية و الإئتمانية، دراسة حالة بنك الفلاة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و التمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2008.

8- خنتوش حنان، دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة bna.cpa. cnep ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015 .

9- شعبان فرج، العمليات المصرفية و إدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود و المالية، اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، سنة 2014/2013.

10- سعيدي يحى، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي – دراسة حالة: مجمع صيدال- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، سنة 2016/2015.

11- سهيلة عروف، سمية عثمانية، واقع تطبيق مقررات بازل 2و بازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة ، سنة 2016.

12- طويل شهرزاد، اثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي شعبة علوم اقتصادية تخصص افتصاد نقدي و بنكي ، مستغانم، سنة 2018/2017.

13- عباس محمد الأمين، شقال رابح، استخدام التحليل الإئتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة: قرض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،تخصص تأمينات و إدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2017/2016.

14- عسكري دنيا، لاشي نسرين، نماذج حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور سوق رأس المال " دراسة حالة مؤسسة رويبة و سوق رأس المال الجزائري " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير ، تخصص حكامة المنظمات ، جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة- ، سنة 2015/2014.

15- لعرباوي امين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية تلمسان سنة 2016/2015.

16- نصر الله أم كلثوم، قوراري اسماء، دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة – مؤسسة بريد الجزائر- ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص حكامة المنظمات،جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة، سنة 2014/2013.

ثالثا: الملتقيات:

1- حسين بلعجوز،" إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها "، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير "جامعة جيجل" حول: " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات "، 6- 7 جوان 2005.

2- نور الدين مزياني، زرزار العياشي، إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18-19 سبتمبر 2009.

رابعا: المطبوعات:

1- بن عيشي بشير، د.يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي، الجزائر دار الكتب و الوثائق القومية، سنة 2017.

2- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر، سنة 2003.

4- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

قائمة الملاحق

ستبيان موجه للعاملين ببنكBEA, AGB, BDL , BADR , – فرع سعيدة –

إن الاستمارة المتاحة بين أيديكم تسعى إلى إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر حول **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسستية في البنوك التجارية دراسة حالة – بنك خليج الجزائر AGB ، البنك الخارجي الجزائري BEA ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL –**

لهذا نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة العينة بغية تحقيق أهداف الدراسة.

I– البيانات الشخصية: ضع علامة (x) في المربع المقابل للإجابة المختارة:

1– الجنس:

ذكر: ☐ أنثى: ☐

2– العمر:

ما بين 25 و 35 سنة: ☐ ما بين 36 و 45 سنة: ☐ ما بين 46 و 55 سنة: ☐

ما بين 56 و 65 سنة: ☐

3– طبيعة النشاط:

مدير: ☐ رئيس مصلحة أو قسم: ☐ موظف: ☐

4 – الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات: ☐ ما بين 6 إلى 10 سنوات: ☐ ما بين 11 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة: ☐

5– المستوى العلمي:

بكالوريا: ☐ ليسانس: ☐ ماستر: ☐ ماجستير: ☐ دكتوراه: ☐

II- الاستبيان:

الأبعاد	فقرات القياس	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق بشدة	غير موافق
أولا:	**المحور الأول: الحوكمة البنكية**					
1	تحدد الحوكمة موضوع توزيع المسؤوليات بين الجهات المسئولة عن الإشراف و العمل.					
2	يساعد توافر هيكل الحوكمة في رفع مستوى الشفافية في البنك					
3	توفر الحوكمة آلية تكفل مشاركة الجميع داخل البنك و خارجه في تحسين أدائه.					
4	تساعد الحوكمة على التقليل من الفساد المالي و الإداري و المحاسبي الذي تتعرض له المصارف.					
5	ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البنكية يساعد على تنفيذ التشريعات التي تضمن توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع.					
6	تتمتع الهيئات الإستشرافية و الرقابية بالسلطة و النزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني و بطريقة موضوعية.					
7	تعمل حوكمة البنوك على رفع من مستوى و كفاءة السوق.					
ثانيا:	**المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية**					
8	قيام البنك بالتنسيق بين كل الإدارات لضمان توفر البيانات حول المخاطر المصرفية.					
9	قيام إدارة البنك بصياغة إستراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر.					

10	قيام إدارة البنك بتعيين لجنة إدارة المخاطر لتعزيز مهمة البنك في إدارة المخاطر.					
11	على اللجنة من التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر.					
12	ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح و القوانين.					
13	يتم الإعلان عن السياسات و الإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.					
14	التأكد من صحة المعلومات و البيانات و استمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكل دوري.					
15	يلتزم البنك في توفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر.					
ثالثا:	**المحور الثالث: مدى التزام البنك في مواجهة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل 1، 2، 3.**					
البعد الأول:	**مقررات لجنة بازل الأولى**					
16	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر ب: 8%					
17	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الخطوات الموضوعة.					
18	يهتم البنك بنوعية الأصول و تكوين مخصصات كافية لها.					
19	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية لمختلف الأصول.					
البعد الثاني:	**مقررات لجنة بازل الثانية**					
20	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.					
21	التوافق بين حجم رأس المال و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.					

22	التأكد من تطور طرق قياس إدارة المخاطر البنكية					
23	التوافق بين حجم رأس المال و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.					
24	تحسين و تدعيم درجة الأمان و الانضباط في السوق.					
البعد الثالث:	**مقررات لجنة بازل الثالثة**					
25	بإمكان البنك رفع كفاية رأس المال إلى 10 %					
26	يستطيع البنك توفير البرامج و الأنظمة التي ترصد و تقيس مخاطر السيولة.					
27	يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.					
28	يعمل البنك على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.					
29	يعمل البنك على تطبيق نسبة التمويل المستقرة الصافية.					
30	تساعد لجنة بازل على تعزيز قدرة البنوك المالية.					

في الأخير نشكركم على تجاوبكم معنا